أثر إلغاء معاهدة ١٩٣٦م علي الموظفين البريطانيين في الحكومة المصرية (١٩٥١ - ١٩٦١م) في ضوء وثائق الخارجية المصرية (*)

مركز البحوث
والدراسات التاريخية

د/ نادية محمد محمد قضب
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب – جامعة أسيوط

مُلخَّص:

اشتدت موجة الاعتداءات من قبل السلطة البريطانية علي الأهالي وموظفي الإدارة المحليين بمنطقة القناة بعد إلغاء الحكومة المصرية للمعاهدة المصرية البريطانية (معاهدة١٩٣٦م) في أكتوبر عام ١٩٥١م؛ فرأت الحكومة المصرية في ذلك الوقت ضرورة القيام بعمل مقابل تلك الاعتداءات؛ فقامت بفصل جميع الموظفين البريطانيين الذين عملوا في خدمة الحكومة المصرية ومصالحها المختلفة في التاسع من ديسمبر ١٩٥١م، وأصدرت الحكومة تعليماتها إلى العمال المصريين الذين يعملون في معسكرات الجيش الإنجليزي بمنطقة القناة بالامتناع عن العمل، ووعدتهم بتوفير وظائف لهم في مختلف المصالح الحكومية، وهو الأمر الذي ترتب عليه أزمة حقيقية ظلت عالقة حوالي عشر سنوات (١٩٥١– ١٩٦١) م بين البلدين، وطيلة هذه الفترة أُجريت عدة اتصالات بين السفارة البريطانية والحكومة المصرية، إلي أن رأى مجلس الوزراء أن تُصرف لهم تذاكر السفر إلى بلادهم، وبعض المبالغ كتعويض لهم، وبالفعل صرفت عدة جهات لهؤلاء الموظفين بعض المبالغ حُسبت من ديسمبر ١٩٥١م حتي تاريخ إخلائهم من العمل نهائياً الذي حدده مجلس

(*) مجلة "وقائع تاريخية" عدد يوليو ٢٠٢٠، الجزء الثانى.

الوزراء في الثاني من ديسمبر ١٩٥٢م؛ أي اليوم الذي تم فيه إخطارهم بالفصل، وقد خُصمت هذه المبالغ فيما بعد من القيمة الإجمالية للتعويضات، حيث تشكلت لجنة من الحكومة المصرية درست مطالب هؤلاء الموظفين وما استحقوه من تعويضات، وكذلك درست الكشوف التي قدمتها المصالح الحكومية المختلفة، ونظرت في كل حالة علي حدة وقدرت التعويضات المستحقة لكل فرد بريطاني كان يعمل لدى الحكومة قبل إلغاء المعاهدة المصرية البريطانية .

وقد اطلعت علي الوثائق الخاصة بهذه التعويضات والمحفوظة بدار الوثائق القومية في أكثر من وحدة أرشيفية، وأجريت مسحاً شاملاً حتي تم الوصول إلى ملابسات وظروف فصل الموظفين البريطانيين والوظائف التي عملوا بها في المصالح والإدارات الحكومية المصرية، وموقف الحكومة البريطانية من عملية الفصل، وكذلك رد فعل الحكومة المصرية، وتشكيل لجنة لتقرر مستحقات الموظفين وأعمال هذه اللجنة، كما تم حصر عددهم وأسماؤهم وتاريخ تعيينهم بالحكومة المصرية، وكذلك حجم ما يستحقه كل موظف من تعويض.

The impact of the abolition of the 1936 Treaty of British officials 1961) in view of Documents of -in the Egyptian government (1951 the Egyptian Ministry of Foreign Affairs

Nadia mohammed mohammed qoudb

Abstract

The British Authority intensified its assault on natives and local employees in Suez Canal region after the abrogation of the Anglo-Egyptian treaty of 1936 by the Egyptian government in October, 1951. As a consequence, Egyptian government dismissed all British employees working in the Egyptian offices in December 1951. Moreover, it ordered Egyptian laborers working in the English army's camps in Suez Canal to abstain from work, promising to offer jobs in different governmental bodies. Subsequently, a real crisis emerged between the two countries, which remained unsolved for 10 years (1951-1961). Throughout this period, contacts were made between the British and the Egyptian embassies. Finally, the Egyptian Cabinet decided to pay the British employees tickets to flight back to their country as well as amounts of money as compensation. Indeed, a number of authorities had paid those employees certain amounts which were calculated from December 1951, until their ultimate evacuation from their posts which was decided by the Egyptian Cabinet on 2 December 1952, i.e., the day of their notice of

termination. These amounts were later deducted from the total value of the compensation, as the Egyptian government ordered to hold a committee to examine those employees' demands and their due compensation. Furthermore, the committee explored the sheets presented by various governmental departments, and inspected the cases one by one. It estimated the due compensation for every singular British employee worked for the Egyptian government before the abrogation of the Anglo-Egyptian treaty of 1936.

The researcher examined the compensation documents preserved in the National Archives. The researcher also conducted a thorough survey to explore the circumstances of the dismissal of the British employees, their occupations in various Egyptian governmental agencies and departments, the reaction of the British and the Egyptian governments, the committee that decided to pay due compensation and its proceedings. In addition, the researcher investigated the employees' numbers, names, appointment dates, and due receivables.

مقدمة:

شمل تقرير لورد دافرين Lord Dufferin كل نواحي الإدارة المصرية، وصيغ بطبيعة الحال لتثبيت الوجود البريطاني في مصر قبل كل شيء، ووضع نظامًا مستقرًا من شأنه تأييد سلطة الخديوي توفيق (١٨٥٢– ١٨٩٢)م، ويتفق مع مصالح بريطانيا، حتى لا تظهر الحكومة البريطانية أمام الشعب المصرى وكأنها تدير مصيره، ومع اقتناع لورد كرومر (إفلين بيرنج Evelyn Baring) بوجهة نظر دافرين بأن "الأمة المستعبدة طويلًا تتوق إلى قبضة الحاكم القوية أكثر مما تتوق إلى أسلوب الحكم الدستوري المرن"، فقد انتهى بيرنج إلى أنه طالما أن الخديوي غير قادر على تقديم هذه اليد القوية فإنه –أي بيرنج– سيقدمها إليه، ورغم قناعاته بالفكرة القائلة: إن بريطانيا تستطيع أن تضع الأمور في نصابها، ثم تترك هذا العمل يستكمله الوطنيون هي فكرة خاطئة، فكان يرى أنه لابد من تعليم المصريين كيفية القيام بأعمال الإدارة على أيدي الإنجليز، وتحت قيادتهم، وتمت خطة بيرنج في السيطرة على الإدارة المصرية بطريقتين هما: زيادة الموظفين البريطانيين العاملين في الإدارة المصرية، والعمل على إبعاد المصريين عن الوظائف الكبرى ذات الشأن، وقد اتبعت

بريطانيا هذه السياسة في الكثير من مستعمراتها، ليس في مصر فحسب[١].

فقد بدأ الأجانب يفدون إلى مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر؛ للعمل بدوائر الحكومة أو التطلع إلى تحقيق مشروعات اقتصادية ومالية، وقد كانت مصر تخطو خطواتها الأولى نحو الاتصال بالغرب والحضارة الغربية خاصة في عهد محمد علي وخلفائه، وبوقوع مصر تحت الاحتلال البريطاني بدأت مرحلة جديدة من تدفق الأجانب إليها، خاصة بعد أن انتقلت السلطة العامة في البلاد إلى المعتمد البريطاني الذي مثل إنجلترا في الحكم، فكان ذلك فرصة لزيادة النشاط الأجنبي الذي كانت زيادته غزوًا شمل مختلف ميادين الإنتاج والمرافق العامة، وتصدر الأجانب لهذا العمل أكثر من ذي قبل، وزدات أعدادهم فيه، وتنوعت جنسيات الجاليات الأجنبية في مصر ما بين إفريقية، وأسيوية، وأوروبية، وأمريكية، وأخذ عدد الأجانب بمصر في الزيادة إلى أن وصل في أول احصاء رسمي أصدرته الحكومة المصرية في الثالث من مايو ١٨٨٢م حوالحوالى (٩٠٨٨٦) نسمة من أصل (٩٨٠٦٣٨١) نسمة عدد سكان مصر آنذاك[٢] .

ونفذ المعتمد البريطاني- بيرنج- خطته في السيطرة على الإدارة المصرية بشكل محكم للغاية، واستمرت هجرة الأجانب إلى مصر بشكل مقلق حتى نشوب الحرب العالمية الأولى؛ حيث اختل التبادل التجاري، وقلت أعداد المهاجرين الأجانب إلى مصر، غير أنها عاودت في الارتفاع بعد انتهاء الحرب؛ فقد كانت أعداد الأجانب في مصر طبقا للتعدادات التي أجريت في البلاد كالآتي: في تعداد عام ١٩١٧م بلغ عدد الأجانب (١٨٣٠١٥) نسمة، منهم (٢٤٣٥٤) نسمة بريطاني، وفي تعداد عام ١٩٢٧م بلغ (٢٢٥٦٠٠) نسمة أي ١٤% من عدد سكان مصر، وقد كان (٣٤١٦٩) نسمة بريطاني، أي حوالحوالى ١٦% من عدد الأجانب بمختلف جنسياتهم في مصر. وفي تعداد عام ١٩٣٧م بدأ عدد الأجانب بمصر يتناقص؛ حيث بلغ (١٨٦٥١٥) نسمة فقط، واستمر العدد في التناقص حتى بلغ عدد الأجانب الأوروبيين بتعداد ١٩٤٧م حوالى (١٢١٥٢٠) نسمة، شكلت الجالية البريطانية منهم حوالى

(٢٨٢٤٦) نسمة. وقد كان لصدور القوانين التي تحجم النشاط الاقتصادي لهؤلاء الأجانب دور ملحوظ في تناقص عددهم، وكذلك إلغاء الامتيازات الأجنبية نهائيًا في عام ١٩٤٩م[٣].

وقد كان للأجانب دور فعال في مجال التعليم الوطني، وهذا الدور يمكن إدراك أبعاده وخطوطه الرئيسة من خلال نشاطهم وتأثيرهم في نوعيات التعليم الموجودة في مصر؛ حيث كانت وزارة المعارف من أكبر الوزرات المصرية التي استخدمت الأجانب، ويرجع ذلك لعدم وجود مدرسين مصريين من ذوي الكفاءة يصلحون للتدريس بالمدارس الثانوية، فقد دخل الأجانب كمدرسين ومفتشين بوزارة المعارف المصرية خاصة بعد أن استحدث الإنجليز منصب مستشار وزارة المعارف التي شغلها دوجلاس دنلوب. ولم يقتصر الأمر على المدارس فقط؛ فقد أمتدت إلى الجامعة، حيث تعاقدت الحكومة المصرية مع عدد كبير من الأساتذة الأجانب، خاصة الجالية الإنجليزية؛ حيث كانت الغالبية العظمى من أساتذة الجامعة بريطانيين، إذ بلغ عددهم حوالى (٥٨)% من جملة الأجانب بالجامعة، و٢٨ % بكلية التجارة، واستمرت الجامعة في الاعتماد عليهم مع إحلال المصريين الكفء محلهم بمرور الوقت[٤].

واستمر وجود الموظفين الإنجليز في الحكومة المصرية حتى مفاوضات عام١٩٥٠–١٩٥١م بين الحكومتين البريطانية والمصرية؛ حيث تغلغل البريطانيون في الوظائف الحكومية المصرية الكبرى منها قبل الصغرى، ناهيك عن الأثر شديد الخطورة المترتب على ذلك في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وخلقها الكثير من الأزمات بين البلدين؛ خاصة عقب كل محاولة تطالب فيها مصر بالاستقلال والتخلص من نير الاحتلال الإنجليزي؛ فعندما كانت الحكومة تقدم على إجراء أي إصلاح سياسي يؤثر على هؤلاء الموظفين تطالب الحكومة البريطانية بتعويضات لهم؛ كما حدث عقب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م، وكما حدث بعد إقدام الحكومة المصرية على إلغاء معاهدة ١٩٣٦م في عام ١٩٥١م.

ولما اشتدت موجة الاعتداءات من قبل السلطة البريطانية على الأهالي

وموظفي الإدارة المحليين بمنطقة القناة بعد إلغاء الحكومة المصرية للمعاهدة المصرية البريطانية (معاهدة١٩٣٦م) في أكتوبر عام ١٩٥١م، ورأت الحكومة المصرية في ذلك الوقت ضرورة القيام بعمل تجاه تلك الاعتداءات؛ قامت بفصل جميع الموظفين البريطانيين الذين عملوا بدوائر الحكومة المصرية ومصالحها المختلفة في التاسع من ديسمبر ١٩٥١م، وأصدرت الحكومة تعليماتها إلى العمال المصريين الذين يعملون في معسكرات الجيش الإنجليزي بمنطقة القناة بالامتناع عن العمل، ووعدتهم بتوفير وظائف لهم في مختلف المصالح الحكومية، وتولت وزارة الشئون الاجتماعية هذا الأمر، كما طلبت الحكومة من متعهدي توريد الأغذية للمعسكرات البريطانية بالامتناع عن توريد أية مواد غذائية، وتوتر الموقف، وبدأت معارك الفدائيين في المنطقة، ووصلت ذروتها في حصار مبنى محافظة الإسماعيلية يوم الجمعة ٢٥ يناير ١٩٥٢م، ثم ما تلا ذلك من اشتعال الحرائق في مدينة القاهرة ظهر السبت ٢٦ يناير[٥].

الأمر الذي ترتب عليه نشوء أزمة بين البلدين (مصر – بريطانيا) ظلت عالقة حوالى عشر سنوات (١٩٥١– ١٩٦١) م، وطيلة هذه الفترة جرت عدة اتصالات بين السفارة البريطانية والحكومة المصرية حتى رأى مجلس الوزراء أن تُصرف تذاكر سفر إلى بلادهم، وبعض المبالغ كتعويض لهم، وبالفعل صرفت عدة جهات لهؤلاء الموظفين بعض المبالغ حُسبت من ديسمبر ١٩٥١م حتى تاريخ إخلائهم من العمل نهائيًا الذي حدده مجلس الوزراء في الثاني من ديسمبر ١٩٥٢م؛ أي اليوم الذي تم فيه إخطارهم بالفصل، وقد خُصمت هذه المبالغ فيما بعد من القيمة الإجمالية للتعويضات، حيث تشكلت لجنة من الحكومة المصرية درست مطالب هؤلاء الموظفين وما استحقوه من تعويضات، وكذلك درست الكشوف التي قدمتها المصالح الحكومية المختلفة، ونظرت في كل حالة على حدة، وقدرت التعويضات المستحقة لكل فرد بريطاني كان يعمل لدى الحكومة قبل إلغاء المعاهدة المصرية البريطانية[٦] .

وبدراسة الوثائق الخاصة بهذه التعويضات، المحفوظة بدار الوثائق القومية في أكثر من وحدة أرشيفة، تم الوقوف على ملابسات وظروف فصل الموظفين

البريطانيين والوظائف التي عملوا بها في المصالح والإدارات الحكومية المصرية، وموقف الحكومة البريطانية من عملية الفصل، وكذلك رد فعل الحكومة المصرية، وتشكيل لجنة لتقرر مستحقات الموظفين وأعمال هذه اللجنة، كما تم حصر عددهم، وأسماءهم، وتاريخ تعيينهم بالحكومة المصرية، وكذلك حجم ما يستحقه كل موظف من تعويض، وهذا ما ستتناوله الدراسة.

أولًا: مُلابسات وظروف فصل الموظفين البريطانيين في ٩ ديسمبر ١٩٥١م.

بوصول الوفد إلى الحكم وتشكيله الحكومة في عام ١٩٥٠م، أصبح هناك هدوء نسبي بالوضع السياسي بمصر، وكذلك بالمساعي المصرية نحو تحقيق تطور أفضل في العلاقات المصرية البريطانية؛ فطلبت حكومة الوفد من الحكومة البريطانية استئناف المباحثات لحل المشكلة القائمة بينهما، ولم يكن غريبًا أن توافق الحكومة البريطانية على هذا المطلب؛ فهي التي كانت تحرص على تحقيق أهدافها من خلال حكومة مدعومة شعبيًا، وفيما يبدو أن قبول الحكومة البريطانية مبدأ التفاوض كانت نقطة ضعف لها على المدى البعيد، وخروجًا عن سياستها التقليدية(٧) .

بدأ السعي للمحادثات بناء على طلب من وزير الخارجية المصري محمد صلاح الدين (١٩٥٠– ١٩٥٢) م، وتمت هذه المفاوضات على فترتين: امتدت الفترة الأولى من مارس إلى ديسمبر ١٩٥٠م، والثانية من الحادي عشر من إبريل إلى سبتمبر ١٩٥١م ما بين محادثات ورسائل متبادلة. وخلال الفترتين قدم كل من الطرفين وجهة نظره فيما يتعلق بالقضايا العالقة بين البلدين كالجلاء عن السودان، والدفاع عن الشرق الأوسط، ومسألة القوات البريطانية في قناه السويس، ومع اختلاف مقترحات الطرفين وتنبيه المفاوض المصري للبريطاني باحتمال إلغاء المعاهدة المصرية البريطانية (معاهدة ١٩٣٦م) التي تستند بريطانيا عليها في وجودها في مصر– أصر البريطانيون على وجهة نظرهم وتمييع الموقف وتضييع الوقت، وفشلت محادثات ١٩٥٠ – ١٩٥١م(٨).

ولما ألقى وزير الخارجية البريطاني هربرت موريسون Herbert Morrison (٩مارس ١٩٥١ – ٢٦ أكتوبر ١٩٥١) م خطابه في مجلس

العموم البريطاني في ٣٠ يوليو ١٩٥١م عدته الحكومة المصرية إغلاقا لباب المفاوضات، ونفذت الحكومة المصرية تهديدها بإلغاء المعاهدة البريطانية المصرية، حيث تم إلغاؤها في أكتوبر ١٩٥١م، وأقر البرلمان المصري هذا الإلغاء بعد فترة قصيرة(٩).

أيًا كانت البواعث التي أدت إلى إقدام حكومة الوفد على إلغاء المعاهدة، فقد قوبلت هذه الخطوة بتأييد من جميع طبقات الشعب المصري، ومن مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية والشعبية بالبلاد، حتى أن هذا المناخ الذي أعقب إلغاء المعاهدة أثر في نشاط التنظيمات السياسية والشعبية، وانطلقت مظاهرات كبرى في ذكرى توقيع معاهدة ١٩٣٦م، كما انطلقت حركة الكفاح المسلح في منطقة القناة(١٠)، وتدخلت الحكومة في تنظيمه فيما بعد؛ عندما أصدرت قرار بتوليها تدريب "كتائب التحرير" وفقا لنظام وضعته، وأن يكون تبرع الجماهير لصالح الكتائب تحت إشراف أجهزتها لتنفق في الأوجه الصحيحة للعمل المسلح، وبناءً عليه، نشط العمل الفدائي في منطقة القناة، واشتركت فيه معظم القوى السياسية والشعبية(١١)، واستجاب العمال لدعوات مقاطعة الإنجليز وخاصة عمال منطقة القناة، والمعسكرات البريطانية، وعدم الرغبة في التعاون مع الإنجليز، مما أثر على مرافق حيوية مثل أعمال النقل والشحن والتفريغ في الموانئ والمطارات وغيرها(١٢).

وحققت العمليات الفدائية ومقاطعة العمال والإداريين المحليين إرهاقًا وقلقًا وإزعاجًا واستنزافًا للقوات البريطانية في مصر، فقد بدأت في استيراد العمالة من قبرص، ولجأوا إلى نقل المواد التموينية واللحوم من السودان إلى منطقة القناة مباشرة، غير أن الخطر الحقيقي من وجهة نظر القوات البريطانية كان متمثلًا في الدور الذي يمكن أن يحققه الفدائيون(١٣) .

وإذا كانت الحكومة البريطانية قد توقعت تصاعد عمليات الكفاح المسلح تجاه قواتها بعد إلغاء المعاهدة، غير أنها استبعدت إقدام الحكومة على إجراء مقاطعة اقتصادية ضدها، ولكنها مع بدايات التظاهر قامت بتقليل كميات البترول التي كانت ترد إلى القاهرة والدلتا والإسكندرية؛ حيث كانت شركات

بريطانية تسيطر على موارد البترول في خليج السويس[١٤]، كما وضعت خططًا عسكرية للتعامل مع الموقف والقضاء على العمل الفدائي، والإطاحة بالحكومة المصرية القائمة، وإحلال حكومة أخرى محلها قد تكون أنفع لها مع الإفادة بقدر الإمكان، وإمكانية تطبيق جزاءات كعوامل مساعدة مثل: تجميد الأرصدة الإسترلينية لمصر، وتقويض الاستقرار الذي اتسم به تبادل القطن المصري، وشددت القيادة العسكرية البريطانية إجراءات الرقابة على أي أفراد أو جماعات يشتبه فيها، كما قامت بإجراءات تفتيش واسعة للحد من العمليات الفدائية داخل منطقة القناة، الأمر الذي عدته الحكومة المصرية تدخلًا في صميم عمل قوات الشرطة بالمنطقة[١٥] .

رغم هذه الإجراءات ازداد عدد العمليات الفدائية، وتعاطفت الشرطة مع القوات الفدائية، ومشاركتها أحيانًا في عمليات مثل: عمليات السابع عشر والثامن عشر من نوفمبر ١٩٥١م، وعمليات الثالث والرابع من ديسمبر ١٩٥١م، ومع زيادة العمليات الفدائية وتأثيرها المقلق قامت القوات البريطانية بعملية تأديبية في كفر عبده[١٦] في السويس في الثامن من ديسمبر ١٩٥١م، كانت استعراضًا للقوة بين المدنيين والتنكيل بهم دون أن تكون موجهة للفدائيين، وفي الوقت نفسه بدأت القيادة البريطانية في مصر توجه اهتمامها للشرطة المصرية لكي تمنع تعاونها مع القوات الفدائية، فأسرت قوات الشرطة الموجودة في التل الكبير، وكررت العمل ذاته مع قوات الشرطة في الإسماعلية والسويس، وخططت لنزع سلاح الشرطة، وهو ما أدى تنفيذه إلى حدوث مذبحة فيما بعد[١٧].

لم تقف الحكومة المصرية مكتوفة الأيدى إزاء الحملات التأديبية التي شنتها القوات البريطانية ضد أهالي السويس خاصة أهالي "كفر عبده"، وضد قوات الشرطة المصرية، فقامت في التاسع من ديسمبر ١٩٥١م بإنهاء خدمة جميع الموظفين البريطانيين الذين يعملون في المصالح والإدارات الحكومية المصرية المختلفة، وبلغ عدد هؤلاء الموظفين أو الذين طالبوا بتعويض على فصلهم حوالى (١٧٢) موظفًا، كان يعمل أغلبهم في وزارة المعارف والبعض

الآخر في الجامعات المصرية، وعدد آخر بوزارة المواصلات خاصة السكة الحديد، غير أن بريطانيا استمرت في حملاتها التأديبية ضد المدنيين والشرطة المصرية، ولتَمسُّك قوات الشرطة بأماكنها ومقاومتها وعدم تكافؤ القوى كانت مذبحة الإسماعلية في الخامس والعشرين من يناير ١٩٥٢م، اضطرت بعدها قوات الشرطة للاستسلام، وكان من نتائجها هياج عام بين الشرطة ثم الشعب تلاه مباشرة اندلاع حريق القاهرة، والحقيقة أن النتائج السياسية للحادث قد فاقت نتائجه المادية، وكان القصر أكثر الأطراف غنمًا لا غرمًا؛ فقد انتهز تلك الفرصة السانحة وبادر إلى إقصاء وزارة النحاس في السابع والعشرين من يناير ١٩٥٢م [١٨] .

ثانيًا: موقف الحكومة البريطانية من فصل الموظفين.

عندما قرر مجلس الوزراء المصري فصل جميع الموظفين البريطانيين العاملين في خدمة الحكومة المصرية فصلًا نهائيا وترحيلهم إلى بلادهم، قامت السفارة البريطانية بعدة اتصالات مع الحكومة المصرية لمناقشة حقوق هؤلاء الموظفين وأسباب استغناء الحكومة المصرية عنهم، مما ترتب عليه أن قرر مجلس الوزراء صرف تذاكر سفرهم والعودة إلى بلادهم، وبعض التعويضات من قبل المصالح والإدارات التي عملوا بها، وبلغت تلك التعويضات حوالى (٤٠٠٠٠) جنيه مصري عن الفترة التي قضوها في العمل منذ قرار الحكومة بالفصل حتى إخطار الموظفين بالفصل وإخلائهم من العمل نهائيًا، وقد حدد مجلس الوزراء المصري هذا التاريخ بالثاني من ديسمبر ١٩٥٢م[١٩] .

وقفت مشكلة هؤلاء الموظفين البريطانيين المفصولين عند هذا الحد إلى أن بدأت الحكومتان البريطانية والمصرية التفاوض بشأن الجلاء في عام ١٩٥٣م بعد أن أيقنت بريطانيا بضرورة البدء في المفاوضات بشأن الجلاء، ورأت أن المماطلة في الوقت قد يدفع إلى عنف أكثر في منطقة قناة السويس؛ لأن الأوضاع قد تغيرت، والأصدقاء التقليديين من العهد الماضي لم يعودوا موجودين؛ لهذا أرسل أنتوني إيدن Anthony Eden وزير الخارجية البريطانية (٢٨ أكتوبر ١٩٥١ – ٧ إبريل ١٩٥٥م) إلى السفير البريطاني في القاهرة بأن

يقبل البدء في اجتماعات غير رسمية مع المصريين، وتم بالفعل عقد اجتماعين، بعدها بدأت المفاوضات الرسمية التي استمرت حوالى عامين انتهت باتفاق ١٩ أكتوبر ١٩٥٤م [٢٠].

خلال تلك المفاوضات أثارت بريطانيا مشكلة الموظفين المفصولين، فتقرر تشكيل لجان فنية تمثل الطرفين؛ لبحث الأمور الدقيقة والمتخصصة، ومن ثم اتفقت الحكومتان بمقتضى خطابين متبادلين بين وزارة الخارجية المصرية والسفارة البريطانية بالقاهرة في الحادي عشر من أكتوبر ١٩٥٤م على أن يتم تأليف لجنة مصرية لدراسة المشكلة وتقرير التعويضات التي كان من الممكن الحكم بها للموظفين البريطانيين الذين فُصلوا جملة واحدة من الحكومة المصرية في التاسع من ديسمبر ١٩٥١م، كما تقرر أن عدم لجوئهم إلى المحاكم المصرية لن يقف حائلًا دون حقهم في التعويض في حدود المهلة المنصوص عليها في القانون، وأنه من حق هؤلاء الموظفين تقديم مطالبهم للجنة بأنفسهم أو بواسطة ممثليهم شفاهة أو كتابة، وهذا يدل على حسن نية الحكومة المصرية تجاه بريطانيا، أو على الأقل توضيح ذلك خلال مرحلة المفاوضات[٢١] .

وتنفيذًا للاتفاق السابق أصدر مجلس الوزراء المصري في الثامن من ديسمبر ١٩٥٤م القرار رقم (١٨١٠٩) بالموافقة على أن اقتراح وزارة الخارجية بتشكيل لجنة لتحديد ما يستحقه هؤلاء الموظفون من تعويضات يظل بصفة إدارية، ثم تقوم اللجنة بتقديم ما انتهت إليه في كل حالة إلى مجلس الوزراء للنظر في إقراره أو رفضه أو تعديله، وأُعيد تشكيل تلك اللجنة مرة أخرى في الخامس عشر من يونيو ١٩٥٥م؛ أي قبل العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦م[٢٢]، وقامت هذه اللجنة بفحص جميع الطلبات التي تقدم بها المفصولون.

وقد حددت اللجنة مبلغًا اجماليًا يُسلم للحكومة البريطانية لتقوم بتوزيعه على الموظفين بالكيفية التي تراها، وعدت هذا المبلغ منحة من قبل الحكومة المصرية لهولاء الموظفين وليس تعويضا لهم، ربما كان للجنة سببًا لهذا الرأي؛

حيث يُعد التعويض اعترافًا من الحكومة المصرية بالوجود البريطاني في مصر، وأن لبريطانيا حقوقًا في مصر تطالب بها فيما بعد [٢٣].

وحددت اللجنة أن المبلغ المناسب لهؤلاء الموظفين بـ (١١٥٠٠٠) جنيه مصري، على أن يخصم منه (٤٠٠٠٠) جنيه مصري سبق لهؤلاء الموظفين البريطانيين استلامه طبقا لقراري مجلس الوزراء الصادرين في الثالث والعشرين من فبراير ١٩٥٢م والثالث عشر من يوليو ١٩٥٢م، وبالتالي أصبح المبلغ المتبقي (٧٥٠٠٠) جنيه مصري. وقبل عرض هذا التقرير على مجلس الوزراء للنظر فيه، حدث العدوان الثلاثي على مصر[٢٤]؛ فنتيجة لأسباب عدة ربما كان أهمها تأميم مصر قناة السويس، وتجميد أرصدة مصر من الإسترليني والفرنك في بنوك بريطانيا وفرنسا، والبدء في اتخاذ إجراءات عسكرية وقائية، وتشكيل قيادة مشتركة للقناة رغم التأكيد على حرية الملاحة في القناة، ومع تقديم بريطانيا وفرنسا اقتراحًا بشأن عقد اتفاقية جديدة للقناة – أقدم أنتوني إيدن علي إجراءات بغية ترحيل الرعايا البريطانيين والفرنسيين من النساء والأطفال، وطالبت بريطانيا وفرنسا بإشراف دولي على القناة[٢٥]، وتوقفت أعمال اللجنة، ولم تصرف أي تعويضات لهؤلاء الموظفين البريطانيين.

وكانت الحكومة المصرية قد قبلت مبدأ التعويض وفقًا لمنطوق الاتفاقية المعقودة في نوفمبر ١٩٥٤م على سبيل المجاملة خاصة بعد قبول الحكومة المصرية اتفاقية الجلاء عن الأراضي المصرية المعقودة في العام ذاته، وكنوع من إظهار حسن النية من قِبلها نحو إنشاء علاقات سياسية على أساس الصداقة مع الحكومة البريطانية، وجاء العدوان الثلاثي ليضيع هذه المجاملة وإنهائها[٢٦].

ثم عادت العلاقات بين بريطانيا ومصر إلى طبيعتها خاصة بعد عقد الحكومتين الوفاق الاقتصادي في الثامن عشر من نوفمبر ١٩٥٩م الذي وُقع في يناير ١٩٥٩م، وفيه حاولت الحكومة البريطانية حل المسائل المالية العالقة بين البلدين خاصة المرتبطة بالرعايا البريطانيين في مصر سواء كانوا موظفين أم غير ذلك؛ فخلال الأسبوع الأول من نوفمبر تسلمت السلطات المصرية عدد

(١٥٥٢) من استمارات الحجز على أملاك الرعايا البريطانيين الذين كانوا في مصر قبل ترحيلهم، وقبلت منهم حوالى (١٣٦٣) طلبًا، وأكثر من مائتي طلب من موظفي الحكومة المصرية من البريطانيين، وتم توقيع (٦٤٤) اتفاقية إعفاء ملكيات من الحجز كانت تنتظر التوقيع، وقد وصلت قيمة الملكيات المُعفاة في ١١ نوفمبر ١٩٥٩م إلى ما يفوق ٦٠% من إجمالي القيمة المُعلنة للأصول المُسجّلة لدى وزارة الخارجية، وهو ما أكده وزير الدولة للشئون الخارجية حينما تم استجوابه بمجلس العموم البريطاني بخصوص التقدّم المُحقق حتى تاريخ الجلسة في تنفيذ الاتفاقية المالية الأنجلو مصرية، هذا مع أن التقارير أفادت أنه على الرغم من الاتفاقيات والموافقات التي تمّت للرعايا البريطانيين حوّلوا (٥٠٠٠٠) ألف جنيه إسترليني من ممتلكاتهم خارج مصر، ولم تتمكن الحكومة البريطانية من إخراج حتى (١٠٠) جنيه إسترليني، وطُلب من الوزير تفسير ذلك الوضع مع التلميح بضرورة الاستعداد جيدًا خلال التفاوض مع الحكومة المصرية بشأن أموال البريطانيين في مصر[٢٧].

وكانت المادة (٣ ج) من الاتفاق الاقتصادي البريطاني المصري تنص على أن تدفع حكومة الجمهورية العربية المتحدة إلى حكومة المملكة المتحدة مبلغ مائة ألف جنيه إسترليني دفعة واحدة على ذمة التعويضات المستحقة للموظفين المفصولين جملة واحدة، ونصَّ عليها الخطابان المتبادلان في التاسع عشر من أكتوبر ١٩٥٤م بتشكيل لجنة لتقدير هذه التعويضات والسماح بدفعها بالإسترليني، وتوقف عمل هذه اللجنة بسبب اشتراك بريطانيا بالعدوان الثلاثي. وباستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين أصدر السيد نائب وزير الخارجية المصري القرار رقم (١٦٨) لسنة ١٩٦٠م بتشكيل لجنة جديدة لدراسة التعويضات المستحقة للموظفين البريطانيين الذين تم فصلهم دفعة واحدة في التاسع من ديسمبر ١٩٥١م[٢٨].

وأقرت اتفاقية ١٩٥٩م التعويض، وليس قبول الحكومة المصرية مبدأ التعويض فقط، بل دفع مبلغ مائة جنيه إسترليني كدفعة تحت الحساب من جملة التعويضات، الأمر الذي يُعد التزامًا من قبل الحكومة المصرية، ولكن في

المقابل كان هناك جملة من الالتزامات يتحتم على الحكومة البريطانية تنفيذها للاستمرار في هذا الملف مثل: عودة العلاقات التجارية العادية بين البلدين، وعودة التسهيلات الخاصة بالطيران التي كانت تتمتع بها الجمهورية العربية المتحدة قبل العدوان الثلاثي، وتوفير تسهيلات لتيسير دخول وخروج الرعايا العرب من الأراضي البريطانية، ومن ثم يمكن النظر إلى مبدأ التعويض على أنه التزام على الحكومة العربية يقابله التزامات أخرى على الجانب البريطاني تُستوفى معها[٢٩].

المثير للدهشة في أزمة تعويضات الموظفين الذين استغنت عنهم الحكومة المصرية في ٩ ديسمبر ١٩٥١م، أن الحكومة البريطانية في الوقت الذي تُلح كثيرًا في إقرار التعويضات التي نصت عليها الاتفاقية، نجد أنها ترفض منح حرية التنقل الخاصة بالجمهورية العربية المتحدة مع أنها منحتها لإسرائيل، وترفض فتح قنصليات عربية في المستعمرات مع تسهيل فتحها لإسرائيل، وكذلك تمنع بعض الدبلوماسيين العرب من زيارة بعض المستعمرات البريطانية، كما وضعت العراقيل أمام التجارة العربية في الوقت الذي تعطي فيه التسهيلات لتجارة إسرائيل [٣٠].

عموما نص اتفاق نوفمبر ١٩٥٤م والخطابان المتبادلان الملحقان بالاتفاق وكذلك الاتفاق الاقتصادي المصري البريطاني عام ١٩٥٩م على أن للموظفين المفصولين حق التقدم كتابة أو شفاهية بمطالبهم للجنة التي تشكلها الحكومة المصرية دون أن يكون لهم حق مناقشة قرار التعويض الذي تصدره اللجنة، ولكن الحكومة البريطانية قد تثير هذا الموضوع على اعتبار أنه إجراء سياسي يؤثر على طبيعة العلاقات بين البلدين، ولذلك فضلت الخارجية المصرية أن توافق الحكومة البريطانية على التعويضات المقررة جملة أو تفصيلًا، والأفضل جملة، كما رأت لجنة تقرير التعويضات[٣١] أنه يجب أن يتبع صرف التعويض النهائي تبادل لخطابين بين الحكومتين المصرية والبريطانية ينهي هذا الحق وأي حقوق أخرى للموظفين البريطانيين الذين فصلوا جملة واحدة في عام ١٩٥١م، وليس لهم أي حقوق أخرى لدى الحكومة

المصرية [٣٢].

ولدراسة المشكلة من كل جوانبها رأت لجنة التعويضات تشكيل لجنتين فرعيتين منبثقتين عنها، إحداهما تشكلت من علي قابيل وسمير صفوت، وانحصرت مهمتها في دراسة النواحي السياسية المحيطة بالمشكلة، أما اللجنة الثانية فتكونت من ناصر موسى ومصطفى كمال والسيد شفيق راغب، وكانت مهمتها دراسة التعويضات من الناحية الحسابية دون النظر للاعتبارات السياسية على فرض أن الموظفين المفصولين لجأوا إلى القضاء المصري في الظروف العادية، واجتمعت اللجنتان الفرعيتان لدراسة الموضوع من كافة النواحي، وقامت كل لجنة بعرض نتيجة عملها على اللجنة مجتمعة، ووضعت مجموعة من المبادئ للسير عليها في تقرير التعويضات[٣٣].

ودرست اللجنة الفرعية الأولى جميع النقاط المحيطة بالمشكلة، كما درست السوابق المشابهة، وخرجت منها بمجموعة من الحلول على الصعيدين الداخلي والخارجي، اعتمد عليها المفاوض المصري أثناء تناوله المشكلة مع بريطانيا؛ لأن فصل الموظفين البريطانيين من وجهة النظر الداخلية أمام المحاكم المصرية يعد قرار مجلس الوزراء بفصل هؤلاء الموظفين في التاسع من ديسمبر ١٩٥١م قرارًا سياسيًا؛ مما يدخل في صميم أعمال السيادة بإجماع آراء الفقهاء وأحكام المحاكم المصرية والفرنسية والبريطانية، وإن كان هذا القرار أملاه منطق الحوادث وضرورة الرد على الاعتداءات البريطانية المتكررة على الأهالي ورجال البوليس بمنطقة القناة، فعلى ذلك لا يجوز للمحاكم المصرية النظر في دعاوى التعويض لانتفاء التعويض أصلًا[٣٤].

كما رأت اللجنة أن مشكلة التعويضات طبقًا للقانون الدولي والسوابق المماثلة لحالة هؤلاء الموظفين المفصولين- عملٌ من أعمال الإكراه المشروع غير الودي (قانون الانتقام Revenge Law) اتخذه مجلس الوزراء المصري كوسيلة للضغط على الحكومة البريطانية وردًا على اعتداءات قواتها العسكرية في منطقة القناة، ورجال الأمن والإدارة، وأن المسلم به دوليًا أن أعمال الإكراه المشروعة غير الودية لا تصلح أساسًا للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي

لحقت بالأفراد أو الحكومات على إثرها أو سببها، الأمر الذي يجعل الإكراه في هذه الظروف عملًا مشروعًا خاليًا من التعسف(٣٥).

أما اللجنة الثانية التي قامت بدراسة الملابسات والأبعاد الاقتصادية للمشكلة فقد درست جميع المشكلات الحسابية المتعلقة بأزمة التعويضات، واجهها عدة صعاب، وانتهت إلى مجموعة من المبادئ لصرف تلك التعويضات، حيث عدت المبالغ المصروفة لهؤلاء الموظفين بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/١٣/ ١٩٥١م، وبتاريخ ١٣/ ٧/ ١٩٥٢م دفعة أولى تحت الحساب، وليس منحة كما تقرر قبل العدوان الثلاثي، ربما كان السبب وراء ذلك ألا تعاود الحكومة البريطانية المطالبة بتلك التعويضات مرة أخرى على اعتبار أن الذي قدمته الحكومة كانت منحة، كما قررت ألا تُصرف منحة أو مكافأة استثنائية خاصة للموظفين المفصولين إلا في أضيق الحدود(٣٦).

كما قررت اللجنة أن هؤلاء الموظفين الذين يعاملون معاملة الموظفين الدائمين والمنصوص عليهم بالمادة (١٦) من القانون (٣٦/ ٤٤) يمنحون تعويضًا يُعادل المعاش أو المكافأة المستحقة حسب مدة خدمتهم، وحسب القواعد المعمول بها في المادة ٢٠ من القانون (٣٧/ ٢٩) أو صافي الراتب حتى سن الستين أيهما أقل من الاثنين، ويخصم من كل موظف يستحق مكأفاة أو معاشًا (١٠%) من قيمة المكافأة أو المعاش كاحتياطي المعاش، وبذلك يكون الباقي هو رأس مال المعاش، ويستبدل كل جنيه من المعاش الشهري المستحق بمبلغ مائة جنيه، وهو متوسط الاستبدال للشخص العادي، كما لا يمنح التعويض إلا لمن كان موظفًا في الحكومة، وفُصل ممن فُصلوا دفعة واحدة بقرار مجلس الوزراء في ٩/ ١٢/ ١٩٥١م(٣٧).

كما قررت اللجنة الفرعية الثانية التي درست الأوضاع الاقتصادية المحيطة بأزمة التعويضات أن المعينين بعقود يمنحون صافي ماهيتهم حتى نهاية مدة العقد، و يستبعد منها أي مبالغ تناولها كماهيات عن أعمال دائمة في المدة ما بين تاريخ الفصل وتاريخ نهاية العقد مع صرف تعويض إضافي يعادل ماهية شهر كتعويض عن الخسارة. والموظفون الذين كانوا يعملون بوزارة

التربية والتعليم أو الجامعات، ولم تتم الإجراءات القانونية لتعيينهم حتى تاريخه ١٢/٩/ ١٩٥١م، ثم فُصِلوا يستحقون مكافأة استثنائية خاصة تساوي جملة ماهيتهم حتى انتهاء العام الدراسي في ٣٠/ ٩/ ١٩٥٢م، وقررت اللجنة أن يُصرف لجميع الموظفين البريطانيين ماهيتهم حتى آخر ديسمبر ١٩٥١م، وهي المدة التي عملوا بها فعلًا في المدارس والمصالح الحكومية، أما الموظفون الذين يعاملون على كادر العمال يمنحون تعويضًا يعادل ماهية نصف الشهر عن كل سنة من سنوات الخدمة حسب قانون التعويضات للعمال المصريين[٣٨]

.

كذلك تم التغاضي عن الاستثناءات التي تمت لأسباب سياسية، والأخذ بالاستقالات التي تمت لأسباب أخرى، ويشترط في كلتا الحالتين ألا تكون إجراءات قبول الاستقالة القانونية قد تمت، والموظفون الذين جاوزوا سن الستين أو انتهت عقودهم دون أن جُدِّد لهم هذا العقد يُصرف لهم تعويض استثنائي يعادل استحقاقهم حتى نهاية العام الدراسي في الثلاثين من ديسمبر ١٩٥١م، أما الموظفون الذين لا توجد لهم ملفات سوى التعويض علي أساس البيانات الإدارية التي تقدمها المصلحة أو الوزارة أو الذين لا توجد لهم بيانات رسمية يُؤخذ بالبيانات التي ذكروها في مطالباتهم، حيث واجهت اللجنة حالات نادرة للموظفين اختفت ملفاتهم الشخصية، وقد أمكن من ملفات المصلحة الحصول على بيانات بعضها كان كافيًا وبعضها كان ناقصًا، وحالات ليس هناك أي تفاصيل لها تتعلق بحذفها، رغم ذكر أسمائهم في كشوف الوزارة ضمن من يستحقون تعويضًا، ونظرًا لقلة هذه الحالات، ولصغر حجم التعويض المستحق لها، فقد رأت اللجنة أن تأخذ بياناتهم من الإحصائيات الإدارية إن وجدت، أو التي وردت في مطالبة الموظف نفسه إذا كانت البيانات غير موجودة [٣٩].

كما قررت اللجنة عدم الأخذ بقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٣/ ١/ ١٩٤٠م الذي ينص على احتساب المدة التي يقضيها الموظفون البريطانيون في الجيش البريطاني كأنها خدمة في الحكومة البريطانية على أن يعودوا إلى أعمالهم قبل انتهاء الحرب بشهرين، وكذلك عدم الأخذ بمدد الخدمة

السابقة المنفصلة عن الفترة السابقة على صدور القانون(٤٤/ ٣٦) [٤٠].

أما اللجنة الخاصة بالأمور السياسية فقد درست جميع الاعتبارات السياسية التي أحاطت بالمشكلة، وقررت أن الموظفين البريطانيين الذين استغنت عنهم الحكومة المصرية دفعة واحدة في أواخر عام ١٩٥١م لا يستحقون تعويضًا قانونيًا نظير فصلهم، إلا أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة رأت إظهار حسن النية تجاه الحكومة البريطانية، ومراعاة للمبادئ الإنسانية أن تُصرف لهم منحة، وأقرت اللجنة المبادئ الخمسة عشر التي بُني على أساسها التعويض، ودرست حالة كل موظف على حدة، وأدرجت البيانات الخاصة به في ورقة منفصلة لكل منهم بها كل تفاصيل التعويض، والحيثيات، والتعويض الممنوح، وأرفقتها بقرار اللجنة[٤١] .

ثالثًا: نهاية أزمة الموظفين البريطانيين وصرف التعويضات.

توصلت اللجنة بعد الانتهاء من دراسة أوضاع هؤلاء الموظفين على الصعيدين السياسي والاقتصادي إلى حل يجمع بين مطالب الحكومة البريطانية وما ترتضيه الحكومة المصرية طبقًا للأعراف الدولية؛ حيث اقترحت صرف مبلغ مالي (٦١،١٣١) جنيهًا مصريًا، ويمكن للمفاوض المصري تجاوز هذا المبلغ إذا تراءى له غير ذلك. وبشكل عام بلغت قيمة ما دفعته الحكومة المصرية للموظفين البريطانيين المفصولين حوالى (١٨٧،١٨٩) جنيهًا مصريًا، يُخصم منه ما سبق صرفه بموجب الاتفاق الاقتصادي (١٢٦،٠٥٨) جنيهًا مصريًا، وبذلك تكون قيمة باقي التعويض القانوني لهم واحدًا وستين ألف جنيه ومائة وواحد وثلاثين مليمًا فقط[٤٢]، وتم تصنيف الموظفين المستحقين للتعويض طبقا للمبدأ الذي تقاضوا على أساسه التعويض إلى ثلاث عشرة مجموعة؛ حيث استخدمت اللجنة آليات عدة لتحديد التعويضات؛ منها أساس المعاش عند بلوغ سن المعاش فيما بعد الفصل، ومرتب شهر أساس المكافأة بحيث يستحق الشخص مكافأة بواقع شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى، وشهرين عن كل سنة من السنوات الخمس التالية، وكذلك أساس الماهية حتى نهاية العقد مع خصم الماهية التي عمل بها في مؤسسات أخرى،

وجملة المرتبات حتى نهاية العام الدراسي في الثلاثين من يناير ١٩٥٢م، وغيرها، وقد كانت موزعة كالآتي طبقًا لتصنيف اللجنة لهم:

المجموعة الأولى:

تكونت المجموعة الأولى من الموظفين البريطانيين المفصولين الذين تم احتساب التعويضات الخاصة بهم على أساس المعاش الذي كان من المقرر أن يتقاضونه عند بلوغ سن المعاش فيما بعد الفصل في التاسع من ديسمبر ١٩٥١م، وبلغ عددهم حوالى أربعين موظفًا، منهم إحدى عشرة سيدة بما يعادل (٢٧،٥)% تقريبًا من موظفي المجموعة، وقد تمركز وجودهم بشكل رئيس بمحافظتي القاهرة والإسكندرية، وموظف واحد بمحافظة أسيوط وهو السيد هيل أ. ل .Mr. Hale A. L الذي تسلم عمله كمدرس بمعاهد المعلمين الابتدائية بأسيوط في السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٣٢م، واستمر في هذه الوظيفة تسعة عشر عامًا، واستحق عنها تعويضًا بلغ قيمته (١٨١٠) جنيهات مصرية[٤٣]، وآخر بمحافظة أسوان، وهو السيد كراو Mr.Crahaw M.E الذي عملَ مدرسًا أولًا بأسوان الثانوي في الخامس والعشرين من سبتمبر ١٩٢٦م؛ أي أنه قضى في هذه الوظيفة حوالى ستة وعشرين عامًا، واستحق عنها حوالى (٢١٢١) جنيهًا مصريًا[٤٤]،

وقد تراوحت تعويضات هذه المجموعة ما بين (٣٤٢٥) و(١٢٤٢) جنيهًا مصريًا، وقد استحق أكبر تعويض بين أفراد هذه المجموعة السيد لوكر Mr. Locker J.c الذي عمل بصفته مدرسًا بمدرسة السعيدية الثانوية في التاسع عشر من يونيو ١٩٢١م؛ أي أنه عمل في خدمة الحكومة المصرية لمدة ثلاثين عامًا[٤٥]، أما أقل تعويض بين أفراد هذه المجموعة (١٢٤٢) جنيها مصريا استحقته السيدة سولي .Miss Sooley E.M، وكانت تشغل وظيفة مدرسة بالأميرة فريال الثانوية ومفتشة لمعهد التربية للبنات بالزمالك في الثالث عشر من سبتمبر ١٩٣٥م؛ أي أنها قضت بالوظيفة حوالى ستة عشر عامًا، استحقت عنها تعويضًا بلغ قيمته (١٢٤٢) جنيهًا مصريًا [٤٦].

وتباينت الفترات التي قضاها هؤلاء الموظفون بالحكومة المصرية، فكانت أطول فترة حوالى (٣٠) عامًا، وقضاها السيد جونسون أ Mr. Johnson

A الذي عمل بصفته مفتشًا عامًا بالتعليم الحرفي في الثامن من سبتمبر ١٩٢٦م، وبذلك يكون قد قضى في وظيفته حوالى ثلاثين عامًا استحق عنها تعويضًا بلغ (٢٨٥٦) جنيهًا مصريًا(٤٧). أما أقصر فترة بقاء لهؤلاء الموظفين كانت اثني عشر(١٢) عامًا، وقضاها السيد تاسكر ل. دبليو Mrs. Tasker L.W الذي تسلم عمله في الحكومة المصرية في التاسع من أكتوبر ١٩٢٥م حيث اشتغل مدرسًا بمعهد المعلمين الابتدائي بالإسكندرية لمدة اثني عشر عامًا، استحق عنها (١٢٩٤) جنيهًا مصريًا(٤٨).

وقد عملَ أغلبهم بوزارة التربية والتعليم بمراحل التعليم المختلفة؛ الابتدائي، والإعدادي، والثانوي، علاوة على العمل بوظائف التفتيش بالوزارة ذاتها، فقد كان منهم حوالى عشرة مفتشين ومفتشة بواقع (٢٥)% من عدد موظفي المجموعة، وكذلك ضمت المجموعة الأولى عددًا من مدرسي معهد المعلمين، أمثال السيد ويليامز د.Mr. Willams D الذي اشتغل مدرسًا بمعاهد المعلمين الابتدائية بالإسكندرية في الخامس والعشرين من سبتمبر ١٩٢٤م، وبذلك يكون قد قضى في وظيفته حوالى سبعة وعشرين عامًا، وصُرف له تعويض (٢٩٨٥) جنيهًا مصريًا(٤٩)، والسيد ليتش و. سي Mrs. Leich O.C الذي عمل في الحكومة المصرية في وظيفة مدرس بمعهد المعلمين الابتدائي بشبين الكوم في السادس من سبتمبر ١٩٢٤م، واستمر في وظيفته سبعة وعشرين عامًا تقريبًا، وقد صرفت له اللجنة تعويضًا بلغ قيمته (٢٩٧٤) جنيهًا مصريًا(٥٠).

وعن أهم المدارس التي اشتغل بها هؤلاء الموظفون الأجانب مدرسة فاروق الأول الثانوية، ومدرسة شبرا الثانوية، والعباسية الثانوية بالإسكندرية، ومدرسة فؤاد الأول الثانوية، بمدرسة رأس الزيتون الثانوية، والحلمية الثانوية للبنين، ومدرسة الإبراهيمية الثانوية، ومدرسة الفاروقية بالإسكندرية، ومدرسة الخديوية، ومدرسة المعلمات الابتدائية، ومدرسة الأميرة فريال الثانوية، إلى جانب معاهد التدبير المنزلي؛ فقد اشتغل عدد من هؤلاء الموظفين البريطانيين وخاصة السيدات بمعاهد التدبير المنزلي مثل: ميس هيرت Miss Hirt G. C التي

تسلمت وظيفتها بصفتها مدرسة بمعهد التدبير المنزلي بالقاهرة في الثاني من سبتمبر ١٩٣٢م؛ أي أنها قضت في هذه الوظيفة حوالى تسعة عشر عامًا، وصُرف لها تعويض بلغ (١٦٣٥) جنيهًا مصريًا [٥١]، والآنسة فاولر Miss. Fowler E التي عملها كـمُدرسة بمعهد التدبير المنزلي في الثالث عشر من سبتمبر١٩٣٤م، واستمرت به طيلة سبعة عشر عامًا استحقت تعويضًا عليها (١٣٠٤) جنيهات مصرية [٥٢].

كما عمل عدد منهم في الجامعات المصرية لتدريس اللغة الإنجليزية بكليات الآداب والتجارة مثل: السيد ويثيرل .ي Mr.Weatherill . J م الذي عمل مدرسًا بكلية التجارة بجامعة القاهرة في الثالث والعشرين من سبتمبر١٩٢٥م، أي أنه قضى في وظيفته هذه حوالى تسعة وعشرين عامًا، وصُرف له تعويض علي أساس المعاش فيما بعد، بلغ قيمته (٢٨٠٢) جنيهًا مصريًا [٥٣]، والسيد ماكميلان Mr .Mcmillan D.c الذي عمل في خدمة الحكومة المصرية في السابع عشر من سبتمبر١٩٣١م، حيث اشتغل بصفته مدرس لغة إنجليزية بمدرسة الخديوية، وتم انتدابه للعمل مدرسًا للغة الإنجليزية أيضا بكلية التجارة – جامعة عين شمس[٥٤] لمدة عشرين عامًا، وصُرف له تعويض (١٨٦٦) جنيهًا مصريًا [٥٥].

المجموعة الثانية:

تكونت المجموعة الثانية من الموظفين البريطانيين الذين تم تعويضهم على أساس المكافأة؛ بحيث يستحق الشخص مكافأة بواقع شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى، وشهرين عن كل سنة من السنوات الخمس التالية، وبلغ عدد هؤلاء (٣٦) شخصًا، منهم تسع سيدات، بنسبة تعادل (٢٥)% من موظفي المجموعة الثانية، وقد تراوحت المبالغ المُقررة لموظفي هذه المجموعة ما بين (١٧١٣) و(١١٠) جنيهات مصرية، وكان أكبر قيمة تعويض من نصيب السيد تريفيت Mr.Treavett. J.N الذي عمل لمدة خمسة عشر عامًا في وظيفة مدرس بكلية الآداب –جامعة القاهرة؛ حيث تم التعاقد معه في الأول أكتوبر١٩٣٦م، وصُرف له تعويض بلغ قيمته (١٧١٣) جنيهًا مصريًا أصبح

بعد الخصم (١٥١٨) جنيهًا مصريًا[٥٦]. وأقل تعويض من نصيب السيدة روبينسون Miss. Robinson D.N التي عملت في الحكومة المصرية مدرسة لغة إنجليزية بمدرسة البنات الثانوية لمدة عشرين عامًا في الرابع عشر من سبتمبر ١٩٢٧م، استحقت السيدة روبينسون تعويضًا عن فصلها بلغ قيمته (١١٠) جنيهات مصرية ليصبح لا شيء بعد الخصم[٥٧].

وتباينت الفترات التي قضاها هؤلاء الموظفون بين ستة أعوام وخمسة عشر عامًا، وقد عمل أغلب موظفي هذه المجموعة بالسلك الجامعي بنسبة (٨٦)% تقريبًا؛ حيث كان منهم حوالى (٣١) عضو هيئة تدريس بالجامعات المصرية من أصل (٣٦) موظفًا تم تعويضهم على أساس المكافأة بواقع شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى، وشهرين عن كل سنة من السنوات الخمس التالية؛ لتدريس اللغة الإنجليزية بكليات الآداب والتربية، ومعاهد التربية، والتجارة، خاصة بجامعة القاهرة، والإسكندرية، وعين شمس. ومنهم علي سبيل المثال: والسيد ويليامز Mr. Williams D.G الذي عمل بصفته مدرسًا بكلية الآداب جامعة الإسكندرية في العشرين من سبتمبر ١٩٢٧م؛ أي أنه قضى في عمله حوالى خمسة عشر عامًا، استحق عليها تعويضًا بلغ (١٦٢٠) جنيهًا مصريًا، لم يُخصم منها مكافأة، وإنما خُصم منها ما سبق صرفه، وهو (٢٦٠) جنيهًا مصريًا ليصبح ما استحقه (١٣٦٠) جنيهًا مصريًا[٥٨]، والسيد ماثيسونMr . Matheson K.c.c الذي تسلم عمله في العاشر من أكتوبر ١٩٣٣م، وعمل مدرس لغة إنجليزية بكلية الآداب بجامعة عين شمس، استحق تعويضًا عن أربعة عشر عامًا قضاها في هذه الوظيفة بلغت قيمته (١٣١٨) جنيهًا مصريًا أصبحت بعد الخصم (١١٧٣) جنيهًا مصريًا[٥٩].

وممن عمل بالتعليم الجامعي أيضا السيد وايت Mrs. White .G E.D الذي تسلم عمله في الحكومة المصرية في الأول من أكتوبر ١٩٣٦م؛ حيث عمل مدرسًا بمعهد التربية للبنات بجامعة عين شمس؛ أي أنه استمر في خدمة الحكومة المصرية خمسة عشر عامًا، وصُرف له تعويض عن هذه الفترة بلغت

قيمته (١٤٦٨) جنيهًا مصريًا أصبح بعد الخصم (١٣٠٣) جنيهات مصرية[٦٠]، والسيد سينيور Mr. Senior . A استحق تعويضًا قيمته (١٤٠٥) جنيهات مصرية، أصبح بعد الخصم (١٢٤٦) جنيهًا مصريًا عن فترة بقائه في وظيفة مدرس بمعهد التربية بجامعة عين شمس التي وصلت إلى أربعة عشر عامًا؛ حيث تم تعيينه في هذه الوظيفة في الثالث والعشرين من ديسمبر ١٩٣٦م[٦١]، والسيدة جونز Miss Jones O.H التي عملت مدرسة بمعهد التربية للمعلمات جامعة عين شمس مدة خمسة عشر عامًا، وقد تم تعيينها بالمعهد في الأول من أكتوبر١٩٣٦م، وقدرت لها لجنة التعويضات أن ما تستحقه حوالى (١٤٠٢) ليصبح بعد الخصم (١٢٤٥) جنيهًا مصريًا[٦٢].

وكذلك السيد ويليامسون Mr. Willimason A.I الذي عمل مدرس لغة إنجليزية بكلية التجارة في جامعة القاهرة في الأول من أكتوبر ١٩٣٦م؛ أي أنه استمر في الخدمة لدى الحكومة المصرية حوالى خمسة عشر عامًا، صُرف له عن هذه المدة تعويض بلغت قيمته (١٦٣٧) جنيهًا مصريًا ليصبح بعد الخصم حوالى (١٤٥٣) جنيهًا مصريًا [٦٣]، والسيدة بلينكارن Miss Blencarn . D التي تسلمت عملها كمدرس لغة إنجليزية بمعهد التربية للبنات بجامعة عين شمس في الأول من أكتوبر١٩٣٦م؛ أي أنها ظلت بالجامعة حوالى خمسة عشر عامًا، بلغ التعويض الذي استحقته (١٢٦٥) جنيهًا مصريًا ليصبح بعد الخصم (١٢٤٥) جنيهًا مصريًا، والجدير بالذكر أن السيدة بلينكارن لم يرد اسمها في كتاب السفارة [٦٤]، والسيد هانران Mr.Hanrahan M الذي تسلم عمله كمدرس بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية في الأول من أكتوبر١٩٣٦م؛ أي أنه قضى في هذه الوظيفة عند فصله منها حوالى خمسة عشر عامًا، استحق عنها (١٥٢٠) جنيهًا مصريًا أصبح بعد الخصم (١٣٤٥) جنيهًا مصريًا [٦٥]، وكذلك السيد فيرث Mr. Firth A.P.A الذي تسلم عمله مدرسًا في كلية التجارة بجامعة الإسكندرية في الأول من أكتوبر١٩٣٦م؛ أي أنه خدم في الحكومة المصرية حوالى خمسة عشر عامًا، عُوض عنها بـ(١٥١٧) جنيهًا مصريًا أصبحت بعد الخصم (١٣٤٥) جنيهًا مصريًا[٦٦]، والسيد إبراهام Mr. Abraham.J.H الذي عمل هو الآخر مدرسًا بكلية التجارة– جامعة القاهرة في الأول من أكتوبر

١٩٣٦م، وقضى حوالى خمسة عشر عامًا في خدمة الحكومة المصرية عندما تم فصله بعد إلغاء المعاهدة، استحق تعويضًا(١٣٧٥) جنيهًا مصريًا، أصبح بعد الخصم (١٢١٨) جنيهًا مصريًا[٦٧].

وقد ضمت هذه المجموعة عددًا من الموظفين البريطانيين الذين رأت اللجنة المقررة لصرف التعويضات أنه لا يستحق تعويض مثل السيد دويل Mr. Doyle G.pالذي تسلم عمله في الحكومة المصرية طبقا لما ورد في الطلب الذي قدمه للجنة فحص التعويضات بعد إلغاء المعاهدة في الأول من نوفمبر ١٩٤٧م؛ أي أنه ظل في الخدمة كمدرس بمدرسة الأقباط حوالى أربع سنوات، والسيد دويل لم يكن له ملف بالوزارة، ولم يصدر قرار بضمه للوزارة، وجميع بياناته مستقاة من طلبه، ومن ثم رأت اللجنة أنه لا يستحق تعويضًا[٦٨].

المجموعة الثالثة:

وبالنسبة لموظفي المجموعة الثالثة، فقد رأت اللجنة أنهم يستحقون راتبًا عن المدة الباقية حتى نهاية العقد، وقد كان من المقرر انتهاء عقودهم في الثلاثين من أكتوبر ١٩٥٢م، وهم حوالى (٣٤) موظفًا، من بينهم سيدة واحدة هي السيدة كراي ثورود Mrs . Crey Thorowoood. H التي اشتغلت مدرسة بمدرسة التدبير المنزلي والفنون التطريزية لمدة اثنين وعشرين عامًا، حيث تم التعاقد معها في التاسع من أكتوبر١٩٢٩م، وصُرف لها تعويض قدره (٣١٦) جنيهًا مصريًا[٦٩].

ترواحت الفترة التي قضاها موظفو هذه المجموعة ما بين عامين وأربعين عامًا، وتنوعت التعويضات المستحقة لهم ليبلغ أكبر تعويض (٢١٧٣) جنيهًا مصريًا، واستحقه السيد أديسون Mr .Addison H الذي اشتغل أستاذًا بكلية الهندسة – جامعة القاهرة في الأول من يوليو ١٩٢٢م، وقد صُرف له تعويض قدره (٢١٧٣) جنيهًا مصريًا [٧٠]، وأقل تعويض كان (٣٩) جنيهًا مصريًا، وقد استحقه السيد درو Mr. Drew D.l.M الذي تسلم عمله في الحكومة المصرية في الثالث والعشرين من يناير١٩٥٢م؛ حيث عمل مدرسًا بكلية الآداب– جامعة القاهرة، وصُرف له تعويض قيمته (٣٩) جنيهًا

مصريًا[٧١].

كما تباينت مجالات العمل التي عمل بها موظفي هذه المجموعة، ولكن غلب عليها طابع التعليم الجامعي، وجاء تمركزهم بشكل رئيس في جامعتي القاهرة والإسكندرية، في كليات الآداب، والتجارة، والحقوق، والطب، والعلوم، والهندسة، ومعاهد التربية؛ حيث عمل عدد منهم كمدرس للغة الإنجليزية بكلية الآداب – جامعة القاهرة مثل السيد كريسويل Mr. creswell K.A. الذي عمل بصفته مدرسًا بكلية الآداب – جامعة القاهرة في السابع عشر من أكتوبر١٩٣٣م، واستحق تعويضًا بلغ (١٠٩٢) جنيهًا مصريًا، وأُعطي منحتين من جامعة روكفل وبولنجون لمساعدته على الاستمرار في بحوثه، ورُؤِيَ عدم خصم هاتين المنحتين من مكافأته أو تعويضه[٧٢]، والسيد درين Mr.Drane F.D.Sالذي تعاقدت معه الحكومة المصرية في الثالث من يناير١٩٥٠م في وظيفة مدرس بكلية التجارة – جامعة القاهرة، وصرف تعويض له (٥٠٠) جنيه مصري[٧٣]، وكذلك السيد كينيدي Mr. Kennedy H.A الذي عمل مدرسًا بكلية التجارة –جامعة القاهرة، ولا يتوفر له تاريخ للتعيين، ولكن صُرف له مبلغ (٢١٨) جنيهًا مصريًا كتعويض[٧٤].

وممن عمل بالجامعة بكلية الهندسة السيد كنوس Mr.Cnuss . W.F الذي تسلم عمله بالحكومة المصرية في الثامن عشر من أغسطس١٩٥٠م، حيث عمل أستاذ علم الفلزات بكلية الهندسة بجامعة القاهرة والتدريب بمصانع الطائرات بوزارة الحربية، وقد استحق تعويضًا قدره (١٧٣٩) خُصم منه ما تم صرفه سابقًا (٣٩٦) جنيهًا مصريًا؛ ليصبح تعويضه (١٣٤٣) جنيهًا مصريًا[٧٥]، وكذلك عمل بكلية الطب البروفسيور ديري Prof .Derry في وظيفة أستاذ بكلية الطب بجامعة القاهرة في الثاني والعشرين من سبتمبر ١٩٠٥م، واستحق تعويضًا قدره (٢٨٠) جنيهًا مصريًا [٧٦].

وهناك من كان يعمل بكلية العلوم مثل دكتور جيتينبي Dr. Gatenby J.B الذي تسلم عمله في الثالث من أكتوبر ١٩٥١م؛ حيث عمل أستاذًا زائرًا في كلية العلوم – جامعة الإسكندرية، واستحق تعويضًا قدره (١٠٦٣) جنيهًا

مصريًا، والجدير بالذكر أنه قدم استقالته في الثامن من ديسمبر ١٩٥١م، غير أنه لم يُبت في هذه الاستقالة؛ فقد صدر في اليوم التالي القرار العام بالفصل[٧٧]، والسيد ثوداي Dr. Thoday . D الذي تعاقدت معه الحكومة المصرية في الثامن والعشرين من يناير ١٩٥٠م؛ للعمل في وظيفة أستاذ بكلية العلوم – جامعة الإسكندرية، واستحق تعويضًا قدره (١٩٦٤) جنيهًا مصريًا تقريبًا[٧٨].

ومن هذه المجموعة مَن عمل في وزارة المواصلات وبشكل خاص في مصلحة السكة الحديد مثل السيد كاين Mr. Kane R.A الذي اشتغل موظفًا بمصلحة السكة الحديد بالوزارة في العاشر من سبتمبر ١٩٣٥م، واستحق تعويضًا قدره (٢٨٠٠) جنيه مصري[٧٩]، والسيد جونسون Mr. Johnson H.W الذي عمل كموظف بمصلحة السكة الحديد في الثاني من يناير ١٩٣٥م، فقد استحق تعويضًا قدره (٨٢٤) جنيهًا مصريًا[٨٠]. ومنهم من عمل في وزراة التجارة والصناعة مثل السيد ميكولام Mr.Mecullum L.F الذي عمل في مصلحة الكيمياء التابعة للوزارة في العاشر من يونيو ١٩٤٦م، وقد صُرف له تعويض (٥٠٠) جنيه مصري، ولم يصُرف له معاش[٨١].

ومنهم من عمل بوزارة الزراعة مثل السيد دوبني روبرت Mr.Dobny Robert الذي اشتغل خبيرًا لأمراض الحيوان بمراقبة المعامل والبحوث بالمطرية ووزارة الزراعة في الخامس عشر من أغسطس ١٩٤٦م، واستحق تعويضًا قدره (٨٥٠) جنيهًا مصريًا[٨٢]، وكذلك عمل عدد منهم بوزارة المالية مثل السيد هيويت Mr. Hewett. E.j الذي تسلم عمله كخبير للرسم وإنشاء الخرائط بمصلحة المساحة بالوزارة في التاسع من إبريل ١٩٢٦م، ووجدت اللجنة أنه لا يستحق؛ حيث سبق وأن صُرِفَ له (٢٨٧) جنيهًا مصريًا و(١٩٤) قرشًا[٨٣].

هذا علاوة على عمل عدد من هؤلاء الموظفين الأجانب بوزارة التربية والتعليم في وظائف التدريس والتفتيش حتى وصل أحدهم إلى منصب كبير أو عميد مفتشي اللغة الإنجليزية بالوزارة، وهو السيد روبرتس Mr. Roberts W.s الذي شغل هذه الوظيفة، وهي الدرجة التي فُصل منها في التاسع من

ديسمبر ١٩٥١م، حيث تم التعاقد معه في الثاني من أكتوبر ١٩١١م؛ أي أنه قضى حوالى أربعين عامًا في خدمة الحكومة المصرية، وصرفت لجنة التعويضات له مبلغ (٧٣٥) جنيهًا مصريًا(٨٤)، ومن المدرسين ايضًا السيد هانتر Mr. Hunter A.A الذي عمل مدرسًا أولًا بمدرسة السعيدية في الخامس من سبتمبر ١٩٢٥م وصُرف له تعويض قيمته (٢٧٠) جنيهًا مصريًا(٨٥).

المجموعة الرابعة:

تضُم هذه المجموعة الموظفين البريطانيين الذين تم تعويضهم على أساس الماهية حتى نهاية العقد مع خصم الماهية التي عمل بها في مؤسسات أخرى، وبلغ عددهم (١٥) موظفًا، من بينهم أربع سيدات بواقع (٢٧)% من موظفي المجموعة، عمل أغلبهن بكلية البنات بالزمالك، وهن السيدة ريلي Mrs. Relly C.A التي تسلمت عملها بالحكومة المصرية بصفتها مدرسة بكلية البنات بالزمالك في الثاني عشر من يناير ١٩٣٥م، واستحقت تعويضًا بلغت قيمته (٢٩٥) جنيهًا مصريًا(٨٦)، والسيدة ماثيسون Mrs .matheson E .P التي تسلمت عملها في الحكومة المصرية في العشرين من نوفمبر١٩٣٥م بصفتها مدرسة رسم وتصوير بكلية البنات بالزمالك، وقد استحقت تعويضًا قدره (٣٠٠) جنيه مصري، ولم يوجد ملف لخدمتها، ولذلك لم يثبت تجديد العقد؛ ونظرًا لأنها مُنِحت علاوة (٣٠) جنيهًا مصريًا، رأت اللجنة أن تعاملها معاملة الدائمين(٨٧). بالإضافة إلى السيدة باتيمن Mrs .Batemen A.C.M التي عملت في خدمة الحكومة المصرية في العشرين من سبتمبر ١٩٣١م مدرسة بكلية البنات بجامعة عين شمس، وقد رأت اللجنة أنها تستحق تعويضًا قيمته (٣٤٢) جنيهًا مصريًا (٨٨)، بالإضافة إلى السيدة واتكين Miss . Watkin M. D.R التي عملت في وظيفة مفتش عام للتعليم في الخامس عشر من سبتمبر١٩٢٦م، وصُرف لها تعويض بلغت قيمته (٣٠٦) جنيهات مصرية(٨٩).

وقد تباينت الفترات التي قضاها هؤلاء الموظفون البريطانيون في الحكومة المصرية بين خمسة أعوام وسبعة وثلاثين عامًا ليتقاضوا عليها تعويضاتهم، فكان أكبر تعويض تم صرفه لعناصر هذه المجموعة هو (٣٩٤٠) جنيهًا مصريًا، واستحقه السيد هولت Mr.Holt . J.W .G الذي عمل بالحكومة

المصرية في العشرين من يونيو ١٩٥١م في وظيفة خبير بالسكة الحديد بوزارة المواصلات[٩٠]. وأقل تعويض كان قدره (١٢٥) جنيهًا مصريًا، وقد استحقه السيد واكر Mr.Walker A.L الذي تسلم عمله في الخامس والعشرين من يونيو ١٩١٢م؛ حيث عمل مفتشًا بالتعليم الابتدائي لمدة سبعة وثلاثين عامًا[٩١].

تمركز وجود موظفي المجموعة الرابعة بشكل رئيس بمحافظة القاهرة، وموظف واحد بالإسكندرية وهو السيد أوتشموتي Mr .Auchmuty . J.J الذي اشتغل مدرسًا بكلية الآداب – جامعة الإسكندرية في العاشر أكتوبر ١٩٥٠م، وصرفت له لجنة التعويضات ملبغًا قدره (٣٩٠) جنيهًا مصريًا[٩٢].

وتنوعت مجالات العمل لعناصر هذه المجموعة؛ حيث عمل بعضهم بالسلك الجامعي خاصة جامعة القاهرة، وعين شمس ومنطقة الزمالك، وبشكل خاص بكليات الطب، والهندسة والآداب، وكليات البنات بالزمالك، ومعهد المعلمين للتربية، ومن موظفي هذه المجموعة الذي عمل بكلية الطب كان الدكتور ريد Dr. Reid. C الذي عمل لمدة خمس سنوات بصفته أستاذ الفسيولوجيا بطب العباسية، حيث تسلم عمله لدى الحكومة المصرية في الأول من سبتمبر ١٩٤٨م واستحق تعويضًا بلغ قدره (١٣٥١) جنيهًا مصريًا[٩٣]، وهناك من كان يعمل بكلية الهندسة مثل السيد ويلكينز Mr. Wilkins E.W.C الذي تسلم عمله في السابع من فبراير ١٩٥١م حيث عمل في وظيفة أستاذ مساعد بكلية الهندسة – جامعة القاهرة، ورأت لجنة التعويضات أنه يستحق تعويضًا قيمته (٤٨٠) جنيهًا مصريًا[٩٤]. والسيد أتلي Mr.Attlee.C.M الذي عمل بصفته معلمًا بمعهد المعلمين للتربية في الأول من أكتوبر١٩٤٩م، واستحق تعويضًا قدره (١٠٤٢) جنيهًا مصريًا[٩٥].

وجاءت وزراة المواصلات في المرتبة الثانية بعد السلك الجامعي في الوظائف التي شغلها موظفو المجموعة الرابعة خاصة مصلحة السكة الحديد بوظيفة خبير؛ حيث عمل السيد دوبسون Mr. Dobson. J. T بصفته خبيرًا بمصلحة السكة الحديد بوزارة المواصلات في الحادي والعشرين من سبتمبر ١٩٢٥م، واستحق تعويضًا قدره (٢٠٠) جنيه مصري[٩٦]، والسيد بونار Mr.

Bonar . R الذي تسلم عمله موظفًا بالسكة الحديد بوزارة المواصلات في السادس من يناير١٩٤٥م، وصُرف له تعويض قدره (١٢٢٠) جنيهًا مصريًا[٩٧].

كما عمل عدد من موظفي المجموعة الرابعة بوزراة الزراعة مثل: السيد سرون Mr.Srown G.H الذي عمل في وظيفة كبير الإخصائيين لفحص القطن بقسم تربية النباتات بالوزارة في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٢١م، وتم تعويضه بعد فصله بمبلغ قدره (١٧٠) جنيهًا مصريًا[٩٨].

المجموعة الخامسة:

أما موظفي هذه المجموعة، فقد سُوِّي معاشهم على أساس جملة المرتبات حتى نهاية العام الدراسي في الثلاثين من يناير ١٩٥٢م، وعددهم ثمانية عشر موظف، منهم اثني عشر موظفًا وست موظفات بواقع (٣٣،٥)% تقريبًا، عمل جميعهن بالتدريس سواء بالتربية والتعليم أو في كليات البنات بالزمالك مثل: السيدة نيكالز Mrs. Nicals W.O التي تسلمت عملها بصفتها مدرِّسة بكلية البنات بالزمالك في الحادي عشر من نوفمبر ١٩٤٤م لمدة عشرة أعوام، وقد قدرت اللجنة قيمة تعويضها بمبلغ قدره (٣٠٤) جنيهات مصرية [٩٩]، والسيدة واكر Mrs WaKer J .L عملت بالحكومة المصرية بصفتها مدرسة بكلية البنات بالزمالك في الثالث والعشرين من سبتمبر١٩٢٠م، واستحقت تعويضًا بمبلغ قدره (٢٨٦) جنيهًا مصريًا [١٠٠].

وقد بلغ أعلى تعويض حصل عليه أحد موظفي هذه المجموعة حوالى (٥٣١) جنيهًا مصريًا، واستحقه السيد كلوفر Mr . Clover A.J الذي عمل في خدمة الحكومة المصرية في التاسع عشر من نوفمبر ١٩٤٢م، بصفته مدرسًا بكلية الآداب – جامعة الإسكندرية لمدة تسع سنوات [١٠١]، وأقل تعويض كان قدره (٥٣) جنيهًا مصريًا، واستحقه السيد ثامسون Mr . Thamson D.W الذي التحق بخدمة الحكومة المصرية في العاشر من أكتوبر ١٩٤٨م، وقد عمل بصفته مدرسًا بكلية الآداب –جامعة القاهرة لمدة ثلاث سنوات، استحق عنها هذ التعويض[١٠٢].

أما عن مجالات عمل هؤلاء الموظفين بالمجموعة الخامسة طبقًا لتصنيف اللجنة المقررة لدراسة أزمة التعويضات، فقد تنوعت ما بين التعليم الجامعي، والتربية والتعليم والتفتيش بالوزارة ذاتها، ولكن طغى عليها العمل الجامعي؛ حيث كان منهم حوالى اثني عشر موظفًا بالجامعات المصرية من أصل ثمانية عشر موظفًا عدد أفراد المجموعة الخامسة بما يعادل (٦٦،٧) % تقريبًا، وتمركز وجودهم بشكل رئيس في كليات الآداب، والتجارة بجامعتي القاهرة والإسكندرية، ثم كلية البنات بالزمالك. ومن أمثال هؤلاء الموظفين البريطانيين الذين عملوا بالسلك الجامعي: السيد ترير Mr.Treher B.m بصفته الذي عمل مدرسًا بكلية الآداب – جامعة القاهرة في التاسع من فبراير ١٩٤٦م، وصُرف له تعويض بلغت قيمته (٣٣٦) جنيهًا مصريًا [١٠٣]،، والسيد وري Mr. Wrry J . C الذي اشتغل بصفته مدرسًا بكلية الآداب – جامعة الإسكندرية في الثالث من ديسمبر١٩٤٦م، وقد استحق تعويضًا قدره (٣٢٤) جنيهًا مصريًا [١٠٤]، والسيد ثامسون Mr . Thamson D.W الذي التحق بخدمة الحكومة المصرية في العاشر من أكتوبر ١٩٤٨م، وقد عمل بصفته مدرسًا بكلية الآداب –جامعة القاهرة لمدة ثلاث سنوات، استحق عنها تعويضا (٥٣) جنيهًا مصريًا [١٠٥]، والسيد هوريل Mr.Hurrel J.D عمل بصفته مدرسًا بكلية الآداب– جامعة القاهرة في الأول من أكتوبر١٩٥٠م، وصرفت له اللجنة تعويضًا بلغت قيمته (٢٠٨) جنيهات مصرية، وقد اشتغل بأعمال مؤقتة ما بين مارس ١٩٥٢م وحتي مايو ١٩٥٢م، ثم عمل بمصنع في يونيو من العام ذاته، ولكن اللجنة تغاضت عن تلك الفترة وقررت له التعويض سالف الذكر[١٠٦].

المجموعة السادسة:

قررت لجنة صرف التعويضات لهذه المجموعة على أساس جملة المرتبات عند سن الستين، وكانوا خمسة موظفين فقط، أربعة موظفين وسيدة واحدة فقط، هي السيدة فرايب Miss. Fripp M.I التي عملت بصفتها معلمة بمدرسة حلوان الثانوية بنات في الأول من سبتمبر ١٩٣٥م، وصُرف لها تعويض بلغت قيمته حوالى (٤٤٦) جنيهًا مصريًا[١٠٧]. وتراوحت الفترة التي قضاها هولاء الموظفون في الحكومة المصرية ما بين (١٣ : ٣٥) عامًا، وبلغ

أكبر تعويض بها حوالى (٢٠٤٣) جنيهًا مصريًا من نصيب السيد روار Mr.Rower J.A الذي تسلم عمله في الخامس والعشرين من سبتمبر ١٩٢٦م؛ حيث عمل بصفته مدرسًا أولًا بمدرسة الرمل الثانوية لمدة خمسة وثلاثين عامًا، وقد رأت اللجنة أنه يستحق هذا التعويض[١٠٨]، أما أقل تعويض فقد بلغت قيمته حوالى (٤٤٦) جنيهًا مصريًا وخاص بالسيدة فرايب [١٠٩].

وقد شغلوا جميعًا وظائف بوزارة التربية والتعليم بشكل رئيس بمحافظة القاهرة، فمنهم من عمل بصفته مفتشًا بالوزارة مثل: السيد هودجيز Mr.Hodges G.E.W الذي تسلم عمله في الحكومة المصرية في الحادي عشر من أكتوبر ١٩١٩م؛ حيث عمل بصفته مفتشًا عامًا للغة الإنجليزية بوزارة التربية والتعليم، وبذلك يكون قد قضى في وظيفته حوالى اثنين وثلاثين عامًا، وقد رأت اللجنة أنه يستحق تعويضًا عن هذه المدة بلغت قيمته (١٧٩١) جنيهًا مصريًا[١١٠].

هذا علاوة على من عمل بالتعليم الجامعي بكليات الآداب والتجارة بجامعة القاهرة مثل: السيد نيفيلف Mr.Nevillf R.H.R الذي اشتغل في الحكومة المصرية في الرابع والعشرين من سبتمبر ١٩٢٣م، حيث عمل بصفته مدرسًا بكلية التجارة –جامعة القاهرة لمدة ثلاثة عشر عامًا، وقد صُرِفَ له تعويض بلغت قيمته (٣٩٨) جنيهًا مصريًا [١١١]. وهناك من عمل بالتعليم الثانوي ثم تم انتدابه للعمل بالجامعة مثل: السيد وودامز Mr.Woodhams F.o الذي عمل بصفته مدرسًا بمدرسة الخديوي إسماعيل في الثاني عشر من أكتوبر ١٩٢٥م، وكان يتم انتدابه للتدريس بكلية التجارة –جامعة عين شمس، وقد صرفت له اللجنة تعويضًا بلغت قيمته (٥٨٠) جنيهًا مصريًا[١١٢].

المجموعة السابعة:

ضمت المجموعة السابعة طبقا لتقرير لجنة التعويضات الموظفين الذين لا يستحقون تعويضًا؛ لأنهم فُصلوا في تاريخ سابق، وكان عددهم ضمن طلبات صرف التعويضات التي قُدمت للحكومة المصرية حوالى خمسة موظفين، منهم أربعة رجال وسيدة واحدة، هي السيدة ماكينون Mrs. Mackinon التي رأت اللجنة أنها لا تستحق التعويض حيث لم يتوفر لها أي بيانات سواء

في طلبها أو في مكان عملها سوى أنها حكيمة بمصلحة المستشفيات الجامعية، ولا يوجد تاريخ لتعيينها أو فصلها(١١٣).

وأهم ما يميز موظفي هذه المجموعة أنهم جمعيًا كانوا يعملون بوزارة الحربية المصرية؛ حيث شغلوا وظيفة خبير بالوزارة أمثال: السيد ماكسويل هولرتو Mr.Maxwell Holrto D .L الذي تسلم عمله في الحكومة المصرية بصفته خبيرًا بوزارة الحربية في السادس والعشرين من يونيو ١٩٥٠م، وتم فصله في الخامس من نوفمبر ١٩٥١م، وقد سبق أن صرف له تعويض من قبل، وقررت اللجنة أنه يستطيع الحصول على عمل خلال ستة أشهر في أسوأ الظروف، وبالفعل حصل السيد ماكسويل على عمل بشركة "بيلا كومباني" Bella Company اعتبارًا من الرابع عشر من فبراير ١٩٥٢م، بماهية صافيها (١٦٠) جنيهًا مصريًا استمرت إلى ما بين نهاية العقد وقرار مجلس الوزراء بالفصل، وعلى هذا إذا صُرف له تعويض فإنه يستحق بواقع ثلاثين شهرًا عن المدة المذكورة، فكان التعويض الإجمالي له حوالى (٥٠٠٠) جنيه مصري، وقد صُرفت له من قبل(١١٤).

وكذلك كان من بين موظفي هذه المجموعة من عمل خبيرًا بمصنع الطائرات النفاثة بوزارة الحربية مثل: السيد بيكيرينو Mr. Pickerino F الذي رأت لجنة تقرير التعويضات أنه لا يستحق تعويضًا؛ لأنه لم تنطبق عليه قرارات اللجنة؛ حيث تسلم عمله خبيرًا بمصنع الطائرات النفاثة بوزارة الحربية في الحادي والعشرين من إبريل ١٩٥١م، وترك العمل قبل قرار مجلس الوزراء بالفصل في الخامس من نوفمبر ١٩٥١م(١١٥).

المجموعة الثامنة:

هم الذين رأت اللجنة أنهم لا يستحقون أي تعويض؛ لأنهم لم يكونوا من موظفي الحكومة المصرية عند صدور قرار الفصل، وهم حوالى ثلاثة موظفين؛ جميعهم كانوا يعملون بالتربية والتعليم مثل: السيد بالمبير Mr.Palmier A الذي كان يعمل مدرسًا بمدرسة النوبارية الثانوية، وقد صُرفت له ماهية حتى تاريخ قرار الفصل، وكذلك صُرف له تعويض، ولم يكن له ملف جديد، ولم يصدر

قرار بعودته للوزارة بعد أن أصبحت المدرسة تابعة للوزارة؛ فلم تكن المدرسة تابعة للوزارة وضمت إليها لاحقًا[١١٦]، والسيد كراونا Mr.Caruana J الذي عمل مدرسًا بمدرسة العروة الوثقي بالإسكندرية، ولم يُعين في الحكومة المصرية، وتأكد لدى لجنة صرف التعويضات أن العروة الوثقي كانت تدفع له استحقاقاته أولًا بأول[١١٧]، والسيد جونز Mr. jones E.N الذي تقدم بطلب للجنة تقرير التعويضات غير أنه لم يكن يعمل لدى الحكومة المصرية؛ حيث كان يعمل مدربًا لكرة القدم باتحاد كرة القدم المصرية[١١٨].

المجموعة التاسعة:

قد قررت اللجنة صرف تعويض لهذه المجموعة على أساس كادر العمال، وهم ثلاثة موظفين، وجميعهم كانوا موظفين ببلدية الإسكندرية، وتراوحت تعويضاتهم ما بين (١١٨) جنيهًا مصريًا و(٨٦) جنيهًا مصريًا، وكان السيد سيجولا Mr.Segola. G الذي عمل بالحكومة المصرية في عام ١٩٢٥م هو صاحب أكبر تعويض؛ حيث رأت اللجنة أنه يستحق تعويضًا بلغت قيمته (١١٨) جنيهًا مصريًا[١١٩]، وأقل تعويض كان من نصيب السيد بايادا Mr. Bayada V.، وقد صرفت له اللجنة تعويضًا بلغت قيمته (٨٦) جنيهًا مصريًا عن الفترة التي قضاها في وظيفته منذ الأول من إبريل ١٩٢٦م[١٢٠]، وأما الموظف الثالث وهو السيد ديبونو سبايرو Mr. Debono Spiro. فقد استحق تعويضًا بلغت قيمته (١٠٧) جنيهًا مصريًا عن فترة عمله ببلدية الإسكندرية في الأول من أغسطس١٩٣٠م[١٢١].

المجموعة العاشرة:

وبالنسبة للمجموعة العاشرة فقد احتوت على الذين كانوا يصرفون معاشًا من الحكومة المصرية وقت قرار الفصل، وهم ثلاثة موظفين؛ أحدهم يعمل بوزارة المالية وهو السيد موراي Mr.Murray G.W الذي عمل موظفًا بمصلحة المساحة التابعة للوزارة في الحادي والعشرين من فبراير ١٩٠٧م، وصرفت له اللجنة تعويضًا بلغت قيمته (٦١) جنيهًا مصريًا[١٢٢]، وعمل الاثنان الآخران بالتعليم الجامعي وبالتحديد بكلية التجارة- جامعة القاهرة، وهما السيد أو رافيرتي Mr. O. Rafferty J.L الذي عمل بصفته مدرسًا بكلية التجارة -

جامعة القاهرة في الأول من سبتمبر ١٩١٨م، وقد استحق تعويضًا بلغت قيمته (٦٩٩) جنيهًا مصريًا[١٢٣]، والسيد سبينس Mr.Spence. C.s الذي اشتغل بالحكومة المصرية في الأول من أكتوبر ١٩٢١م حيث عمل بصفته مدرسًا بكلية التجارة – جامعة القاهرة، وقد صرفت له اللجنة (٨١) جنيهًا مصريًا[١٢٤].

المجموعة الحادية عشرة:

اشتملت المجموعة الحادية عشر على الذين ليس لهم وضع قانوني لعدم صدور قرار تعيينهم بالحكومة المصرية، ولكن ثبت لدى اللجنة أنهم كانوا يعملون في وظائفهم بالحكومة عند قرار مجلس الوزراء بالفصل، ومن ثم قررت لهم صرف تعويضات، وقد كانا موظفين فقط؛ وهما السيد لي Mr. Lee F.e.w، ولم يثبت اسم السيد لي في كشوف الوزارة أو أنه عمل فيها، ولكن طبقا للطلب المقدم منه فقد عمل بمدرسة الفنون التطبيقية بوزارة التربية والتعليم في الثالث عشر من أكتوبر١٩٣٦م، وقد تأكد لدى اللجنة هذه البيانات، وصرفت له تعويضًا بلغت قيمته (١٠٤٠) جنيهًا مصريًا [١٢٥]، والبروفيسور هاريس Prof. Harris H.A وقد عمل أستاذ تشريح بكلية الطب – جامعة عين شمس، وصرفت له اللجنة تعويضًا قدره (٣٩٧) جنيهًا مصريًا[١٢٦].

المجموعة الثانية عشرة:

وفيما يتعلق بالمجموعة الثانية عشرة فهي تحتوي على الذين سُوِّي معاشهم على أساس صرف ثلاثة شهور قبل الإنذار بالفصل، وكن أربع موظفات، وعملن جميعهن بالتربية والتعليم مثل: السيدة ويليامز Mrs.Williams D. التي عملت بالحكومة المصرية معلمة بمدرسة السنية الثانوية في الرابع والعشرين من ١٩٢٩م واستحقت تعويضًا بلغت قيمته (٢٤) جنيهًا مصريًا[١٢٧]، والسيدة كيربي Miss.Kirby M التي تسلمت عملها بالحكومة المصرية في الثاني عشر من أكتوبر١٩٤٨م؛ حيث عملت بصفتها معلمة بمدرسة العباسية للبنات، وقد صرفت لها اللجنة تعويضًا بلغت قيمته (٢٧) جنيهًا مصريًا تقريبًا، والسيدة أمين Mrs. Amin R. G التي تسلمت عملها بصفتها معلمة بمدرسة السنية للبنات في السابع من يناير ١٩٥٠م، وكان تعويضها قدره (٣٧) جنيهًا مصريًا [١٢٨]، والسيدة براي Mrs . Bray. B التي عملت في الحكومة المصرية

بصفتها مدرسة بكلية الآداب – جامعة الإسكندرية في السادس عشر من أكتوبر ١٩٥٠م، وقد رأت لجنة تقرير التعويضات أنها لا تستحق تعويض؛ حيث إنها صرفت مستحقاتها لثلاثة شهور قبل قرار اللجنة(١٢٩).

المجموعة الثالثة عشر:

أما المجموعة الثالثة عشر من الموظفين البريطانيين الذين استغنت عنهم الحكومة المصرية جملة واحدة، فهي تحتوِي على موظف واحد، وهي السيدة ميدوكروفت Miss Meadowcroft E M، وقد عملت معلمة أولى للغة الإنجليزية بمدرسة المعلمات بالإسكندرية في السادس من سبتمبر ١٩٣٥م، وصُرف تعويض لها قدره (٢٨) جنيهًا مصريًا(١٣٠).

كانت المجموعة الثالثة عشر هي المجموعة الأخيرة في تصنيف لجنة صرف التعويضات للموظفيين البريطانيين في الحكومة المصرية المفصولين في ١٩٥١م، والذين تم تصنيفهم في ثلاث عشر مجموعة طبقا لأساس تعويضهم من قِبل لجنة صرف التعويضات المصرية؛ وللوهلة الأولي يُلاحظ القارئ أن (٨٧)% تقريبًا من هؤلاء الموظفين يتركز بشكل رئيس في القطاع التعليمي باختلاف مراحله الأبتدائي، والإعدادي، والثانوي، و كذلك الجامعي ومعاهد المعلمين، والمعلمات بل و كليات التربية و كليات البنات ، بالاضافة إلى المفتشين والمفتشات، فقد بلغ عدد من عملوا في المجال التعليمي (١٢٩) موظف ما بين معلمين ومدرسين بالمدارس والكليات، و أساتذة جامعات و اساتذة مساعدين، علاوة علي (١٧) مفتش ومفتشة أغلبهم لمادة اللغة الانجليزية، ليصبح عدد من يعمل بقطاع التعليم حوالي (١٤٦) موظف من أصل (١٦٨) موظف تم أخذ طلبهم بعين الاعتبار، و(١٧٢) طلب قُدم للحكومة المصرية يطالب بالتعويض بعد قرار الفصل.

الجدير بالذكر هنا أن هؤلاء الموظفين البريطانيين سواء في قطاع التعليم أو غيره –موضوع هذه الورقة البحثية –هم من كانوا لايزالوا يعملوا في خدمة حكومة المصرية عند قرار النحاس بإلغاء معاهدة ١٩٣٦م فقط؛ حيث سعت بريطانيا منذ اللحظة الأولي لاحتلال مصر إلي جلنزة الإدارة المصرية سوء موظفين أم نظار، و ربما استمرارهم حتي تلك اللحظة كان ايمانا من

انجلترا بأهمية دور التعليم في توجيه الأمم.

فقد عمل بقطاع كليات الآداب بالجامعات المصرية حوالي (٢٠)% تقريبا من إجمالي عدد الموظفين البريطانيين في الحكومة المصرية، وذلك بواقع (٣١) مدرس واستاذين ، وهما؛ البروفيسور وايس Prof. Wace A.J . B وهو أستاذ زائر بكلية الآداب – جامعة الإسكندرية، تسلم عمله في الأول من أكتوبر ١٩٤٣م، ورأت اللجنة بعد دراسة حالته أنه لا يستحق تعويضاً خاصة و أنه سبق أن صرف (٣٠٦) جنيهات مصرية من قبل، غير أن اللجنة صرفت له راتبه حتي الحادي والثلاثين من ديسمبر ١٩٥١م[١٣١]، والسيد فيرنيس Sir. Furness. R.A الذي تعاقدت معه الحكومة المصرية في الأول من نوفمبر١٩٥٠م؛ حيث عمل أستاذاً بكلية الآداب– جامعة عين شمس، وصُرف له معاش (٩٤٣) جنيهاً مصرياً[١٣٢].

وقد جاء توزيع هؤلاء الموظفين بكليات الآداب بالجامعات المصرية كالاتي؛ جامعة القاهرة في المرتبة الأولي من حيث العدد، ثم جامعة الأسكندرية، يليها عين شمس ، بالنسبة لمدرسي كليات الآداب– جامعة القاهرة فقد بلغ عددهم حوالي(١٥) مدرس بواقع (٩)% تقريبا من إجمالي عدد الموظفين المفصولين، منهم علي سبيل المثال: والسيد كريسويل Mr. creswell K.A. الذي عمل بصفته مدرساً بكلية الآداب – جامعة القاهرة فى السابع عشر من أكتوبر١٩٣٣م، واستحق تعويضاً بلغ (١٠٩٢) جنيهاً مصرياً، وأُعطي منحتين من جامعة روكفل وبولنجون لمساعدته علي الاستمرار في بحوثه ورؤي عدم خصم هاتين المنحتين من مكافأته أو تعويضه[١٣٣]، والسيد ليدل Mr.liddell .J.Rالذي تسلم عمله في الأول من أكتوبر ١٩٤٢م حيث عمل مدرساً بكلية الآداب جامعة القاهرة لمدة ست سنوات، استحق عليها تعويض قيمته (٤٥١) أصبح بعد الخصم (٣٩٩) جنيها مصريا[١٣٤]، والسيد لينجز Mr.Lings M عمل لمدة عشر سنوات في وظيفة مدرس بكلية الآداب – جامعة القاهرة؛ حيث تسلم عمله في الأول من مارس ١٩٤١م، وصُرف له تعويض بلغ (٦١٠)، وأصبحت بعد الخصم (٥٣٥) جنيها مصريا[١٣٥].

وأما عن مدرسي اللغة الانجليزية بكليات الآداب بجامعة الأسكندرية فقد بلغ عددهم (١١) مدرس، واستاذ زائر، ومدرسة واحدة فقط وهي والسيدة براي Mrs . Bray. B التي عملت في الحكومة المصرية بصفتها مدرسة بكلية الآداب – جامعة الإسكندرية فى السادس عشر من أكتوبر ١٩٥٠م، وقد رأت لجنة تقرير التعويضات أنها لا تستحق تعويض حيث أنها صرفت مستحقاتها لثلاثة شهور قبل قرار اللجنة [١٣٦]، ومنهم علي سبيل المثال: والسيد بري Mr.Brey J.c.R الذي تسلم عمله بالحكومة المصرية فى السادس عشر من أكتوبر ١٩٥٠م، وعمل بصفته مدرساً بكلية الآداب – جامعة الإسكندرية، وقد صُرف له تعويض بلغ قيمته (٣٠٠) جنيه مصري [١٣٧]، والسيد وري Mr. Wrry J . C الذي اشتغل بصفته مدرس بكلية الآداب جامعة الإسكندرية فى الثالث من ديسمبر ١٩٤٦م، وقد استحق تعويضا (٣٢٤) جنيهاً مصرياً [١٣٨]، السيد أوتشموتي Mr .Auchmuty . J.J الذي اشتغل مدرساً بكلية الآداب – جامعة الإسكندرية فى العاشر أكتوبر ١٩٥٠م وصرفت له لجنة التعويضات ملبغ (٣٩٠) جنيهاً مصريا[١٣٩] ، والسيد كلوفر Mr . Clover A.J الذي عمل في خدمة الحكومة المصرية فى التاسع عشر من نوفمبر ١٩٤٢م، بصفته مدرساً بكلية الآداب – جامعة الإسكندرية لمدة تسع سنوات، استحق عنها تعويضا (٥٣١) جنيهًا مصريًا [١٤٠].

وفيما يتعلق بجامعة عين شمس فقد بلغ عدد الموظفين البريطانين بها أستاذ ، (٤) مدرسين منهم علي سبيل المثال: السيد ماثيسون . Mr Matheson K.c.c الذي تسلم عمله في العاشر من أكتوبر ١٩٣٣م، وعمل مدرس لغة إنجليزية بكلية الآداب بجامعة عين شمس استحق تعويضاً عن أربعة عشر عاماً قضاها في هذه الوظيفة؛ بلغت قيمته (١٣١٨) جنيهاً مصرياً أصبحت بعد الخصم (١١٧٣) جنيها مصريا[١٤١].والسيد دريشر Mr. Drescher O.A الذي عمل مدرساً في كلية الآداب بجامعة عين شمس فى الأول من أكتوبر ١٩٣٧م ، أي أنه قضى حوالي أربعة عشر عاماً في هذه الوظيفة عند فصله، وتم تعويضه عنها بمبلغ (١٥٢٢) أصبح بعد الخصم (١٣٩٧) جنيهاً مصرياً[١٤٢].

كما عمل بكليات بالتجارة بالجامعات المصرية حوالي(١٣)% تقريبا من إجمالي الموظفين البريطانيين بالحكومة المصرية انذاك بواقع (١٩) مدرس و ثلاثة منتدبين من المدارس الثانوية والمدارس المتوسطة للعمل بكليات التجارة لتدريس مادة اللغة الانجليزية نتيجة للعجز في مدرسي اللغة الانجليزية لعدم اتقان المعلمين المصريين لها، وهم : السيد وودامز Mr.Woodhams F.o الذي عمل بصفته مدرساً بمدرسة الخديوي إسماعيل فى الثاني عشر من أكتوبر ١٩٢٥م، وكان يتم انتدابه للتدريس بكلية التجارة –جامعة عين شمس، وقد صرفت له اللجنة تعويض بلغ قيمته (٥٨٠) جنيها مصريا[١٤٣]، وكذلك السيد جونز Mr.Jones W.V الذي عمل في أكثر من وظيفة في الحكومة المصرية، فقد عمل مدرساً بمدارس التجارة المتوسطة ومنتدباً للتدريس في كلية التجارة بجامعة القاهرة لمدة خمسة عشر عاماً؛ حيث تسلم عمله في الأول من أكتوبر ١٩٣٦م، وتم تعويضه بعد فصله بمبلغ (١٧٥٥) أصبح بعد الخصم (١٥٣٠) جنيها مصريا[١٤٤] ، والسيد ماكميلان Mr .Mcmillan D.c الذي عمل في خدمة الحكومة المصرية فى السابع عشر من سبتمبر ١٩٣١م، حيث اشتغل بصفته مدرس لغة إنجليزية بمدرسة الخديوية ومنتدباً بكلية التجارة – جامعة عين شمس، وذلك لمدة عشرين عاماً وصُرف له تعويض (١٨٦٦) جنيهًا مصريًا [١٤٥].

وقد جاء تمركز موظفي كلية التجارة بشكل رئيس بجامعة القاهرة حيث عمل بها تقريبا (١٦) موظف أو مدرس للغة الانجليزية ، يليها جامعة عين شمس بـ (٦) مدرسين، ثم جامعة الاسكندرية بمدرس واحد هو: السيد فيرث Mr. Firth A.P.A تسلم عمله مدرسا في كلية التجارة بجامعة الإسكندرية في الأول من أكتوبر١٩٣٦م أي أنه خدم في الحكومة المصرية حوالي خمسة عشر عاماً، عُوض عنها (١٥١٧) جنيهاً مصرياً أصبحت بعد الخصم (١٣٤٥) جنيها مصريا[١٤٦].

أما من شغل وظائف بالتعليم الجامعي بكليات الهندسة فقد بلغ عددهم (٥) أساتذة وتمركزوا بشكل رئيس في جامعة القاهرة ثم عين شمس، وعملوا في

تخصصات مختلفة، فمنهم من كان استاذا في الهندسة ويعمل أيضا بمصنع الطائرات و العمليات الحربية و هو: السيد كنوس Mr.Cnuss . W.F الذي تسلم عمله بالحكومة المصرية في الثامن عشر من أغسطس١٩٥٠م حيث عمل أستاذ علم الفلزات بكلية الهندسة بجامعة القاهرة والتدريب بمصانع الطائرات بوزارة الحربية، وقد استحق تعويضا (١٧٣٩) خُصم منها ما تم صرفه سابقا (٣٩٦) جنيهاً مصرياً؛ ليصبح تعويضه (١٣٤٣) جنيهاً مصرياً[١٤٧] منهم من كان علي درجة استاذ مساعد بكلية الهندسة مثل : والسيد ويلكينز Mr. Wilkins E.W.C الذي تسلم عمله في السابع من فبراير ١٩٥١م حيث عمل في وظيفة أستاذ مساعد بكلية الهندسة – جامعة القاهرة، ورأت لجنة التعويضات أنه يستحق تعويضاً قيمته (٤٨٠) جنيها مصريا[١٤٨].

أما من عمل بكلية الطب فقد بلغ عددهم ثلاثة اساتذة، منهم اثنان بجامعة القاهرة وواحد فقط بجامعة عين شمس، ومنهم علي سبيل المثال وهم ؛ والبروفسيور ديري Prof .Derry الذي عمل في وظيفة أستاذ بكلية الطب بجامعة القاهرة في الثاني والعشرين من سبتمبر ١٩٠٥م، واستحق تعويضاً(٢٨٠) جنيهاً مصرياً [١٤٩]، والدكتور ريد Dr. Reid. C الذي عمل لمدة خمس سنوات بصفته أستاذ الفسيولوجيا بطب العباسية، فقد تسلم عمله لدى الحكومة المصرية فى الأول من سبتمبر ١٩٤٨م واستحق تعويضاً بلغ (١٣٥١) جنيها مصرياً[١٥٠]، و البروفيسور هاريس Prof. Harris H.A وعمل بصفته أستاذ تشريح بكلية الطب – جامعة عين شمس، وصرفت له اللجنة تعويضا (٣٩٧) جنيهًا مصريًا [١٥١].

أما كلية الحقوق فقد عمل بها مدرس واحد عند صدور قرار إلغاء معاهد ١٩٣٦م وهو السيد فراسر Mr.Frassr T.H الذي عمل مدرساً بكلية الحقوق –جامعة القاهرة في الأول من أكتوبر١٩١٦م، وعومل بالعقد فى الخامس عشر من أكتوبر١٩٤٥م حتي موعد تجديده في ١٩٥٢م، غير أنه صدر القرار العام بالفصل النهائي قبل تجديد عقده، واستحق تعويضاً قيمته (٨٢٣) جنيهاً مصرياً [١٥٢].

كما عمل المعلمين الانجليز في تدريس اللغة الانجليزية بالكلية الحربية أيضا، ومنهم السيد تشامبرلان أندروز Mr.Chamberlan – Andrews . V.W الذي عمل مدرس لغة إنجليزية بالكلية الحربية، ومنتدباً من التربية والتعليم فى الثالث والعشرين من سبتمبر ١٩٣٠م أي أنه قضى في خدمة الحكومة المصرية حوالي اثني وعشرين عاماً ، استحق عنها تعويضاً بلغ قيمته (١٨٦٤) جنيهًا مصريًا [١٥٣].

كما يلاحظ القارئ أن هناك عدد لا بأس به من المدرسين الانجليز الذين عملوا بمعاهد التربية بالجامعات المصرية وقد بلغ عددهم (١٠) موظفين، منهم خمس سيدات واستاذ واحد وهو : السيد جرين Mr.Green G.H الذي عمل في وظيفة أستاذ علم النفس بمعهد التربية العالي، تم التعاقد معه في الأول من أكتوبر ١٩٤٥م صُرف له تعويض قيمته (٣٢٩) جنيها مصريا، ولم تذكر الوثيقة مدة خدمته بالحكومة المصرية[١٥٤].

وتمركز وجودهم بشكل رئيس بجامعة عين شمس بالتربية بنات بواقع (٧) موظفين و(٢) بالزمالك إلي جانب مدرس واحد بالاسكندرية وهو : السيد أر بوشل Mr. Ar Buchle H.B الذي عمل مدرساً بمعهد التربية للمعلمين بالإسكندرية فى الرابع والعشرين من سبتمبر ١٩٢٧م، واستمر في هذه الوظيفة حوالي أربعة وعشرين عاماً ورأت لجنة التعويضات أنه يستحق (٢٨٣٨) جنيها مصريا[١٥٥].

أما التعليم الثانوي فكان له نصيب الأسد من الموظفين البريطانيين بالمدارس الثانوية الحكومية المصرية، حيث بلغ عدد من عمل بالتعليم الثانوي من الموظفين البريطانيين المفصولين حوالي (٢٦) مدرس منهم ثمان مدرسات، وقد توزعوا علي عدد كبير من المدارس المصرية، وجاء تمركزهم بالأقاليم المصرية كالآتي: (١٩) مدرسة بالقاهرة منها علي سبيل المثال: مدرسة السنية الثانوية، النوبارية الثانوية، الجيزة الثانوية للبنات، الأميرة فريال الثانوية، الثانوية بنات، بمدرسة الفاروقية الثانوية، الإبراهيمية الثانوية، التوفيقية الثانوي، الأمير فاروق الثانوية للبنين، الحلمية الثانوية للبنين، رأس الزيتون الثانوية، بمصر

الجديدة الثانوية، مدرسة فؤاد الأول الثانوية، بمدرسة شبرا الثانوية، السعيدية الثانوية، وحلوان الثانوية.

أما في الاسكندرية فكان المدراس التي عمل الأجانب المفصولين، فكان عددها (٦) مدارس منها علي سبيل المثال: العباسية الثانوية، المدرسة الفاروقية الثانوية، الرمل الثانوية، مدرسة العروة الوثقي، كما عمل الانجليز في مدرسة أسوان الثانوية، فلم تترك بريطانيا شبرًا من الأراضي المصرية دون محاولة صبغة بالصبغة الانجليزية و بالطبع كان التعليم أفضل وسيلة تناسب ذلك.

واذا نظرنا الي التعليم الابتدائي فقد احتل مرتبة متقدمة عمل الموظفين البريطانيين به، فقد بلغ عدد الموظفين في معاهد التعليم الابتدائي حوالي (٧) موظفين، و توزعوا بشكل رئيس في القاهرة؛ حيث معهد المعلمين الابتدائي بالزيتون على سبيل المثال، ثم الأسكندرية ومنها بمعهد المعلمين الابتدائي بالإسكندرية، ومعهد المعلمين الابتدائي بشبين الكوم بالمنوفية، ومعاهد المعلمين الابتدائية بأسيوط.

علاوة علي معاهد المعلمين للتعليم الابتدائي؛ كان هناك معاهد للتعليم الخياطة والحياكة و الفنون الجميلة و قد وصل عدد الموظفين البريطانيين المفصولين من هذه المعاهد أربع سيدات، وميس هيرت Miss Hirt G. C التي تسلمت وظيفتها بصفتها مدرسة بمعهد التدبير المنزلي فى الثاني من سبتمبر ١٩٣٢م، أي أنها قضت في هذه الوظيفة حوالي تسعة عشر عاماً، وصُرف لها تعويض بلغ (١٦٣٥) جنيهاً مصرياً [١٥٦]، والآنسة فاولر Miss. Fowler E وقد تسلمت السيدة فاولر عملها كـمُدرسة بمعهد التدبير المنزلي في الثالث عشر من سبتمبر ١٩٣٤م، واستمرت به طيلة سبعة عشر عاماً استحق تعويضاً عليها (١٣٠٤) جنيهات مصريات [١٥٧].والسيدة كراي ثورود Mr . Crey Thorowoood . H التي اشتغلت مدرسة بمدرسة التدبير المنزلي والفنون التطريزية لمدة اثني وعشرين عاماً، حيث تم التعاقد معها في التاسع من أكتوبر ١٩٢٩م، وصُرف لها تعويضا (٣١٦) جنيها مصريا[١٥٨]، والسيدة ترتل

Miss. Turtle M. التي عملت لدى الحكومة المصرية بصفتها معلمة بمعهد الفنون الجميلة للمعلمات فى الخامس والعشرين من سبتمبر ١٩٣٣م، أي قضت في هذه الوظيفة ثمانية عشر عاماً واستحقت عليها تعويضاً قيمته (١٤٢٢) جنيها مصريا[١٥٩].

ومن الوزارات أو المصالح التي عمل بها الموظفين البريطانيين وزارة المواصلات وبشكل خاص مصلحة السكة الحديد، فقد كان نصيبها من الموظفين البريطانيين المفصولين بعد الغاء معاهدة ١٩٣٦م ثلاثة موظفين و خبيرين وهما: السيد دوبسون Mr. Dobson. J. T عمل بصفته خبيراً بمصلحة السكة الحديد بوزارة المواصلات فى الحادي والعشرين من سبتمبر ١٩٢٥م واستحق تعويضاً(٢٠٠) جنيها مصريا[١٦٠]، والسيد هولت Mr.Holt . J.W .G الذي عمل بالحكومة المصرية فى العشرين من يونيو ١٩٥١م في وظيفة خبير بالسكة الحديد بوزارة الاتصالات، وصُرف له تعويض (٣٩٤٠) جنيها مصريا[١٦١].

ولم تخلو وزراة الحربية المصرية من موظفين بريطانيين في عام ١٩٥١م ، رغم ما مرت العلاقات بين البلدين من تدهور، فقد كان بها أربعة خبراء منهم خبيراً بمصنع الطائرات النفاثة بالوزارة، وهو السيد بيكيرينو Mr. Pickerino F رأت لجنة تقرير التعويضات أنه لا يستحق تعويضاً؛ لأنه لم تنطبق عليه قرارات اللجنة؛ حيث استلم عمله بصفته خبيراً بمصنع الطائرات النفاثة بوزارة الحربية في الحادي والعشرين من أبريل ١٩٥١م، وترك العمل قبل قرار مجلس الوزراء بالفصل في الخامس من نوفمبر ١٩٥١م[١٦٢].

وما يجد ذكره أن لجنة التعويضات لم تصرف مكافأت أو تعويض لكل من طالب أو تقدم بطلب فهناك من رأت اللجنة أنه لا يستحق، و لم يُصرف له، وقد بلغ عددهم (١٥) موظف بما يعادل (٩)% تقريبًا من إجمالي الموظفين المفصولين، وكان لكل حالة ظروف خاصة بها واسباب ادت إلى عدم استحقاقه فعلي سبيل المثال: السيد دويل Mr. Doyle G.p الذي تسلم عمله بالحكومة المصرية في الأول من نوفمبر ١٩٤٧م؛ طبقا لما ورد في

الطلب الذي قدمه للجنة فحص التعويضات بعد إلغاء المعاهدة أي أنه ظل في الخدمة كمدرس بمدرسة الأقباط حوالي أربع سنوات، والسيد دويل لم يكن له ملف بالوزارة ، ولم يصدر قرار بضمه للوزارة، وجميع بياناته مستقاة من طلبه، ومن ثم رأت اللجنة أنه لا يستحق تعويض(١٦٣).

وكذلك السيد هيويت Mr. Hewett . E.j وقد استلم السيد عمله كـ خبير الرسم وانشاء الخرائط بمصلحة المساحة بوزارة المالية في التاسع من أبريل ١٩٢٦م ووجدت اللجنة أنه لا يستحق؛ حيث سبق وصُرف له (٢٨٧) جنيها مصريا و (١٩٤) قرشاً (١٦٤)، والسيد بريفا Mr.Briffa . G الذي تم التعاقد معه لشغل وظيفة مدرس اختزال بالمعهد العالي للعلوم التجارية بجامعة عين شمس؛ وذلك في الأول من فبراير ١٩٥٠م، قضى مدة خدمة عامين فقط، و من ثم رأت اللجنة أنه لا يستحق تعويضاً، وصرفت له ماهيته فقط حتي نهاية العقد(١٦٥)، والسيد رويي Mr. Rowe K.r الذي تسلم عمله في الثامن من مارس١٩٥٠م؛ حيث عمل مدرساً بكلية الآداب – جامعة الإسكندرية، ورأت اللجنة انه لا يستحق تعويضاً، ورغم ذلك صرفت له راتباً وعلاواته لمدة ثلاثة شهور(١٦٦).

وهناك من رأت اللجنة لا يستحقون تعويضًا؛ لأنهم فُصلوا في تاريخ سابق وكان عددهم ضمن طلبات صرف التعويضات التي قُدمت للحكومة المصرية حوالي خمسة موظفين ، وهم السيد كلايتون Mr. Clayton . G الذي عمل بصفته خبيراً بوزارة الحربية(١٦٧)، والسيد ماكسويل هولرتو Mr.Maxwell Holrto D .Lالذي تسلم عمله في الحكومة المصرية بصفته خبيراً بوزارة الحربية (١٦٨)،السيد بروووكس Mr.Brooks L.M والذي لم يستمر في عمله كخبير بوزارة الحربية سوي عام واحد، والسيدة ماكينون Mrs. Mackinon التي رأت اللجنة أنها لا تستحق التعويض حيث لم يتوفر لها أى بيانات سواء في طلبها أو في مكان عملها سوى أنها حكيمة بمصلحة المستشفيات الجامعية، ولا يوجد تاريخ لتعيينها أو فصلها(١٦٩).

وهناك من رأت اللجنة أنهم لا يستحقون أى تعويض ؛ لأنهم لم يكونوا

من موظفي الحكومة المصرية عند صدور قرار الفصل، وهم حوالي ثلاثة موظفين ؛ السيد بالمبير Mr.Palmier A الذي كان يعمل مدرساً بمدرسة النوبارية الثانوية[١٧٠]، السيد كراونا Mr.Caruana J الذي عمل بصفته مدرساً بمدرسة العروة الوثقي بالإسكندرية[١٧١]والسيد جونز Mr. jones E.N فقد تقدم بطلب للجنة تقرير التعويضات غير أنه لم يكن يعمل لدى الحكومة المصرية؛ حيث كان يعمل مدرباً لكرة القدم باتحاد كرة القدم المصرية[١٧٢]، وأُغلق بذلك ملف التعويضات المصرية للموظفيين البريطانيين المفصولين من الخدمة في الحكومة المصرية علي أثر تداعيات إلغاء حكومة النحاس معاهدة ١٩٣٦م غي ١٩٥١م.

الخاتمة

مما سبق عرضه يتضح الآتي:

- أقدم النحاس باشا على إلغاء معاهدة ١٩٣٦م إدراكًا منه بأن الأوضاع الداخلية والخارجية متجهة للتغيير، وأصبحت مهيأة للقيام بعمل وطني يختم به حياته السياسية، وهو الأمر الذي ترتبت عليه أعمال وطنية أخرى كقرار فصل جميع الموظفين البريطانيين العاملين لدى الحكومة المصرية، لتصبح وجهًا لوجه مع الحكومة البريطانية تطالب بحقوق مواطنيها (أزمة الموظفين البريطانيين في الحكومة المصرية).
- تم حل أزمة الموظفين البريطانيين المفصولين من الحكومة المصرية في التاسع من ديسمبر ١٩٥١م على عدة مراحل، وبشكل متقطع تبعًا لتطور العلاقات البريطانية – المصرية، مستغرقة من الزمن حوالى عشر سنوات (١٩٥١– ١٩٦١م)، طيلة هذه الفترة أبدت الحكومة المصرية استعدادها لحل الأزمة، إلا أن الظروف السياسية كانت غير مواتية في أكثر من مرة.
- إصرار بريطانيا على المطالبة بحقوق مواطنيها من الموظفين المفصولين من الحكومة المصرية رغم تغير النظام الحاكم في مصر برمته في عام ١٩٥٢م؛ فظلت الحكومة البريطانية تطالب بحقوق هؤلاء الموظفين حتى بعد الجلاء عن مصر، بل المتتبع لجلسات البرلمان الإنجليزي يلاحظ أنه لم تخلُ جلسة من جلساته دون مناقشة موضوع التعويضات الخاص

بالموظفين البريطانيين، وكذلك الممتلكات البريطانية بعد الجلاء عن مصر على امتداد فترة الدراسة ١٩٥١- ١٩٦١م.

- كان لتلك التعويضات بالغ الأثر على الاقتصاد المصري خاصة أن مصر خلال هذه الفترة كانت تعاني من أزمات متتالية؛ نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي أقدمت عليها الحكومة المصرية، خاصة مع الأزمات والحروب التي مرت بها البلاد كالعدوان الثلاثي وآثاره.
- يلاحظ انتشار الموظفين البريطانيين في مختلف أنحاء القطر المصري؛ فهناك من كان يعمل في القاهرة والإسكندرية وأسيوط، مع التمركز في القاهرة كعاصمة، ولم تخل مديرية من المديريات المصرية من الوجود البريطاني بها.
- كان للبريطانيين نشاط واضح في مجال التعليم، لم يقتصر علي فتح الكثير من المدارس، وإنما الكوادر العاملة بها كانت من الإنجليز، فاللوهلة الأولى يلاحظ القارئ أن معظم هؤلاء الموظفين من طائفة المدرسين في المدارس والجامعات الحكومية إلى جانب بعض موظفي السكة الحديد، ربما ذلك يشير إلي إدراك بريطانيا لمكانة التعليم وقدرته في إثبات سيطرتها ونشر ثقافتها لآخر لحظة لها في القطر المصري، وربما يشير إلى تأكيد هدف السياسة البريطانية تجاه التعليم في مصر التي تهدف منه إلى تخريج موظفين يعملون تحت الاحتلال البريطاني والرئاسة الإنجليزية.
- معظم هؤلاء الموظفين من طائفة المدرسين المتخصصين في تدريس اللغة الإنجليزية، وهو أمر سعت له إنجلترا منذ احتلالها لمصر، وهو ضرورة صبغة التعليم بالصبغة الإنجليزية خاصة بعد إلغاء مجانية التعليم، فقد أصبح التعليم مقتصرًا على فئة معينة، ومن ثم سعت بريطانيا لربط هذه الفئة بالثقافة البريطانية، وأكد ذلك ما أقدمت عليه بريطانيا بجعل التعليم في مدرسة الطب باللغة الإنجليزية، وتم إلغاء القسم الفرنسي بمدرسة المعلمين، وأنشيء قسم إنجليزي عام بمدرسة الحقوق تدرس فيه المواد باللغة الإنجليزية، وقد أخذ ينمو تدريجيًا على حساب القسم الفرنسي بالمدرسة، ثم تطبيق ذلك في جميع قطاعات التعليم.

- تمركز موظفي الحكومة المصرية من البريطانيين في قطاع التعليم يقودنا إلى نتيجة مؤداها أن هذا هو الحل الأمثل والبديل الأصلح لدور وزارة الداخلية في إدارة البلاد؛ فقد كان التعليم في بدايات الاحتلال البريطاني تابعا لوزارة الداخلية، فتبعية التعليم للداخلية كان هدفه هو اعتبار التعليم أداة لحفظ النظام كقوة البوليس مثلًا، وتخريج الموظفين الطيعين للإدارة، ومن ثم أدىّ هؤلاء المعلمون الدور ذاته.
- كانت هناك محاولات احتيال من قبل بعض البريطانيين الموجودين في مصر، فلم تكن كل الطلبات حقيقية، فهناك من استغل هذه الأزمة وحاول الحصول على تعويض، وقدم طلبات للجنة تقرير التعويضات على أنه كان يعمل لدى الحكومة المصرية؛ حيث وجدت اللجنة كثيرًا من الطلبات والأسماء ليس لها أي ملفات بوزارة الخارجية أو بالمصالح التي ذكروها في طلباتهم، وربما كان ذلك بتدبير من الحكومة البريطانية لاستنزاف الحكومة المصرية وتكبيلها بالديون.

الملاحق[١٧٣]:

جدول رقم (١): يوضح أسس صرف التعويضات ونهاية أزمة الموظفين البريطانيين في الحكومة المصرية

رقم المجموعة	عدد الموظفين	أساس صرف التعويضات	ملاحظات
المجموعة الأولى	٤٠ موظفًا	المعاش الذي كان من المقرر أن يتقاضونه عند بلوغ سن المعاش فيما بعد الفصل	عملَ أغلبهم بالتعليم الإعدادي والثانوي
المجموعة الثانية	٣٦ موظفًا	المكافأة، بحيث يستحق الشخص مكافأة بواقع شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى، وشهرين عن كل سنة من السنوات الخمس التالية	عملَ أغلبهم بالتعليم الجامعي
المجموعة الثالثة	٣٤ موظفًا	يستحقون راتبًا عن المدة الباقية حتى نهاية العقد	عملوا في وظائف متنوعة مثل السكك الحديدية، ومصلحة المساحة، ومصلحة الكمياء التابعة لوزارة الصناعة، والتعليم الجامعي
المجموعة الرابعة	١٥ موظفًا	على أساس الماهية حتى نهاية العقد مع خصم الماهية التي عمل بها في مؤسسات أخرى	عملَ أغلبهم بمصلحة السكة الحديد
المجموعة الخامسة	١٨ موظفًا	على أساس جملة المرتبات حتى نهاية العام الدراسي في الثلاثين من يناير ١٩٥٢م	عملَ أغلبهم بالتعليم الجامعي
المجموعة السادسة	خمسة موظفين	على أساس جملة المرتبات حتى سن الستين	اشتغل أغلبهم بالتعليم الأولي
المجموعة السابعة	خمسة موظفين بالمجموعة	رأت اللجنة أنهم لا يستحقون تعويضًا	بالنسبة للمجموعة السابعة فهم لا يستحقون؛ لأنهم فُصلوا في

والثامنة	السابعة، وثلاثة موظفين بالمجموعة الثامنة		تاريخ سابق، وكان عددهم ضمن طلبات صرف التعويضات التي قُدمت للحكومة المصرية. وأغلبهم يعمل كان يعمل بوزارة الحربية أما المجموعة السابعة فهم لا يستحقون تعويضًا؛ لأنهم لم يكونوا من موظفي الحكومة المصرية عند صدور قرار الفصل، وأغلبهم كان يعمل بالتعليم
المجموعة التاسعة	ثلاثة موظفين	صرف تعويض لهم على أساس كادر العمال	عملوا في وظائف متنوعة، ولكن أغلبهم كان يعمل بالبلدية
المجموعة العاشرة	ثلاثة موظفين	كانوا يصرفون معاشًا من الحكومة المصرية وقت قرار الفصل، وهم ثلاثة موظفين	اشتغل أغلبهم بكلية التجارة
المجموعة الحادية عشر	اثنان	على الذين ليس لهم وضع قانوني لعدم صدور قرار تعيينهم بالحكومة المصرية	
المجموعة الثانية عشر	أربعة موظفين	على الذين سُوي معاشهم على أساس صرف ثلاثة شهور قبل الإنذار بالفصل	
المجموعة الثالثة عشر	واحدة	السيدة ميدوكروفت Miss Meadowcroft E M	معلمة أولى لغة إنجليزية

جدول رقم (٢): يوضح الموظفين المفصولين الذين صُرف لهم التعويض علي أساس المعاش الذي كان من المقرر أن يتقاضونه عند بلوغ سن المعاش فيما بعد الفصل (المجموعة الأولي)

الاسم	الوظيفة	سنوات العمل عند بلوغ سن المعاش	التعويض (جنيه مصري)	الأسم	سنوات العمل عند بلوغ سن المعاش	الوظيفة	التعويض (جنيه مصري)
السيد لوكر Mr. Locker J.c	مدرسا بمدرسة بالسعيدية الثانوية	٣٠	٣٤٢٥	السيد دافيس Mr. Davies t.A	٢٦	مدرسا بمدرسة شبرا الثانوية	٢٨٦٧
السيد والوين Mr. Walwyn.s.	مفتشا بالتعليم الثانوي بالإسكندرية	٢٩	٣٨٨٢٠	السيد ويثيرلي. Mr. Weatherill . J	٢٩	مدرسا بكلية التجارة بجامعة القاهرة	٢٨٠٢
السيد تشامبان ل. ر. ه Mr.Champan L.R.H	مفتشا بالتعليم الثانوي	٢٥	٣١٤٨	السيد نيكورن Mr.kinchorn J.m	٢٥	مفتش لغة إنجليزية ونُقل إلى جامعة عين شمس فى الأول من مارس ١٩٥٠م	٢٩١٧
السيد ثورنلي جي . سي Mrs. Thornley G.c	مفتشا بالمدارس الثانوية	٢٥	٢٩١٤	السيد كراو Mr.Crahaw M.E	٢٦	مدرسا أولاً بأسوان الثانوي	٢١٢١
السيدة ديلاني أم جي .Mrs Delany M.G	مفتشة عامة للغة الإنجليزية بمدرسة البنات	٢٨	٢٨٣٩	السيد راسل Mr. Russell. H	٢٥	مدرسا أولاً بمدرسة العباسية الثانوية بالإسكندرية	٢٧٥٠
السيد ويليامز د .Mr. Willams D.	مدرسا بمعاهد المعلمين الابتدائية بالإسكندرية	٢٧	٢٩٨٥	السيد ماسّا Mr.Massa. R	٢٤	مدرسا أولاً بمدرسة فؤاد الأول الثانوية	٢٦٣٣

ليتش و. سي Mrs. Leich O.C	مدرس بمعهد المعلمين الابتدائي بشبين الكوم	٢٧	٢٩٧٤	السيدة باترسون Mrs. Paterson	٢٢	مفتشة بتعليم البنات	٢٣٨٥
السيد كوودمان Mr. Coodman .m	مدرسا أولاً بمدرسة فاروق الاول الثانوية	٢٦	٢٨٦٧	السيد جونسون أ Mr. Johnson A	٣٠	مفتشا عاماً بالتعليم الحرفي	٢٨٥٦
تاسكر ل. دبليو Mrs. Tasker L.W	مدرس بمعهد المعلمين الابتدائي بالإسكندرية	١٢	١٢٩٤	السيد ساسيت Mr.Sassett .D.A	٢٤	مدرسا أولاً بمصر الجديدة الثانوية	٢٦٦٣
دالبي Mr. Dalby	مفتشا بمدارس الثانوية بالإسكندرية	٢٦	٣٣٥٠	السيد ويليامز Mr.williams .J.e	٢٤	مدرسا بمدرسة فاروق الثانوية	٢٦٧٣
السيد ميتشين Mr .Meachen P.A	مدرسا بمدرسة رأس الزيتون الثانوية	٢٤	٢٦٣٧	السيد فيلدمان Mr. Fledman M.	21	مدرسا أولاً بمدرسة الإبراهيمية الثانوية	١٩٥٦
السيد أسفليني Mr. Asphlani W.R	مدرسا أولاً بمدرسة الحلمية الثانوية للبنين	٢٣	٢٥٨٠	السيد دالتون Mr. Dalton .G	21	مدرسا بالمدرسة الفاروقية بالإسكندرية	٢١٥٦
السيد أر بوشل Mr. Ar Buchle H.B	مدرسا بمعهد التربية للمعلمين بالإسكندرية	٢٤	٢٨٣٨	السيدة ستوري Miss Story . N.A	20	مدرسة أولي بحلوان الثانوية	١٧٨٧
هوارد Mrs. Howard F.C.I	مدرسا بمعهد المعلمين الابتدائي بالزيتون	25	٢٧٥١	السيد ماكميلان Mr .Mcmillan D.c	20	مدرس لغة إنجليزية بمدرسة الخديوية ومنتدباً بكلية التجارة - جامعة عين شمس	١٨٦٦

والسيدة ماكينزيك بينديريل Mrs.Mackenzic Penderel .M	مدرسة أولى بمعهد الأميرة بالزمالك	16	١٥١٩	السيد هيل أ. ل .Mr. Hale A. L	19	مدرس بمعاهد المعلمين الابتدائية بأسيوط	١٨١٠
السيدة كواتس Mrs. Coates M .E	مفتشة بتعليم البنات بوزارة التربية والتعليم	22	٢١٥٨	ميس هيرت Miss Hirt G. C	19	مدرسة بمعهد التدبير المنزلي	١٦٣٥
والسيد كيلي Mr.Kelly . O	مدرسا أولاً بمدرسة الأمير فاروق الثانوية للبنين	21	٢٠٦١	السيدة ترتل Miss. Turtle M	18	معلمة بمعهد الفنون الجميلة للمعلمات	١٤٢٢
السيد تشامبرلان أندروز Mr.Chamberlan – Andrews . V.W	عمل مدرس لغة إنجليزية بالكلية الحربية، ومنتدباً من التربية والتعليم	22	١٨٦٤	السيد كوك Mr. cook . J.	18	معلما بمدرسة الفاروقية الثانوية	١٥٩٦
السيدة سولي Miss Sooley E.M	مدرسة بالأميرة فريال الثانوية ومفتشة لمعهد التربية للبنات بالزمالك	١٦	١٢٤٢	الآنسة فاولر Miss. Fowler E	17	مدرسة بمعهد التدبير المنزلي	١٣٠٤
السيد هورسلي Mr. Horsley G.	مدرسا أولاً بالتوفيقية الثانوي	21	١٩٥٦	السيدة ألبارين Mrs. Albarin A . e. t	17	مدرسة بمدرسة المعلمات الابتدائية بالإسكندرية	١٣٢٥

جدول رقم (٣) :يوضح الموظفين المفصولين الذين تم تعويضهم علي أساس المكافأة (جنيه مصري)

الاسم	الوظيفة	المكأفأة بعد الخصم	الاسم	الوظيفة	المكافأة بعد الخصم
السيدة روبينسون Miss. Robinson D.N	مدرسة لغة إنجليزية بمدرسة البنات الثانوية	لا شئ بعد الخصم	السيد فيرث Mr. Firth A.P.A	مدرسا في كلية التجارة بجامعة الإسكندرية	١٣٤٥
السيد ويليامز Mr. Williams D.G	مدرسا بكلية الآداب جامعة الإسكندرية	١٣٦٠	السيد إبراهام Mr. Abraham. J.H	مدرس بكلية التجارة– جامعة القاهرة	١٢١٨
والسيد ماثيسون Mr . Matheson K.c.c	مدرس لغة إنجليزية بكلية الآداب بجامعة عين شمس	١١٧٣	السيد تومبسون Mr. Thompson R.S	مدرس في كلية الآداب بجامعة القاهرة	١٤٥٥
السيد وايت Mrs. White .G E.D	مدرس بمعهد التربية للبنات بجامعة عين شمس	١٣٠٣	السيد جونز Mr.Jones W.V	مدرساً بمدارس التجارة المتوسطة ومنتدباً للتدريس في كلية التجارة بجامعة القاهرة	١٥٣٠
السيد سينيور Mr. Senior . A	مدرس بمعهد التربية بجامعة عين شمس	١٢٤٦	السيد تريفيت Mr.Treavett. J.N	مدرس بكلية الآداب – جامعة القاهرة	١٥١٨
السيدة جونز Miss Jones O.H	مدرسة بمعهد التربية للمعلمات جامعة عين شمس	١٢٤٥	السيد كروفورد Mr. Crawford D.S	مدرساً بكلية الآداب بجامعة القاهرة	١٣٩٠
السيد ويليامسون Mr. Willimason A.I	مدرس لغة إنجليزية بكلية التجارة في جامعة القاهرة	١٤٥٣	السيد جون Mr. John.J.r	مدرساً في كلية الآداب– جامعة القاهرة	١٣٣٣
السيدة بلينكارن Miss Blencarn . D	كمدرس لغة إنجليزية بمعهد التربية للبنات بجامعة عين شمس	١٢٤٥	السيد أوين Mr. Owen E.J	مدرس لغة إنجليزية في كلية البنات بجامعة عين شمس	١٣٥٠

السيد هانران Mr.Hanrahan M	مدرس بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية	١٣٤٥	السيد تريجينزا Mr.Tregenza .L.A	مدرس بكلية الآداب في جامعة القاهرة	١٣١٦
السيد بلايني Mr.Blainey W.R	مدرس بكلية الآداب جامعة الإسكندرية	١٣٥٠	السيدة أتوود Miss Attwood E.m	مدرسة لغة إنجليزية بمعهد التربية للبنات بجامعة عين شمس	٦١٠
السيد دريشر Mr. Drescher O.A	مدرساً في كلية الآداب بجامعة عين شمس	١٣٩٧	السيدة بيرك Miss Burke K.M	معلمة بمعهد التربية للبنات جامعة عين شمس	٦١٠
السيد دافيس Mr .Daves M.G	أستاذاً في كلية الآداب بجامعة القاهرة،	١٥٠٣	السيدة ميتشين Mrs.Meachen I.C	مدرسة أولي بمدرسة الأميرة فايزة بالإسكندرية	٤٤٠
السيدة بودين Mrs .Boden . W	مدرسة بمدرسة التربية بجامعة عين شمس	١٠٠٦	السيدة دافيس Mrs.Davies D.m.H	مدرسة بمعهد التربية للبنات بالزمالك	٣٧٠
السيد ماكنامي Mr. Mcnamee . j	مدرس لغة إنجليزية بكلية التجارة في جامعة عين شمس	١١٩٥	والسيد فليتشر Mr.ث .أ Fletcher A.L . w	مدرس أول بمدرسة التجارة المتوسطة بالقاهرة	٥١٣
السيد سويمبيرن Mr.Swimburn. J.C	كمدرس بكلية التجارة في جامعة القاهرة	١١٦٤	السيد لينجز Mr.Lings M	مدرس بكلية الآداب – جامعة القاهرة	٥٣٥
السيد كيرنر Mr.Kerner F.V	مدرساً بكلية الآداب جامعة القاهرة	١١٦٢	السيد ليدل Mr.liddell .J.R	مدرساً بكلية الآداب جامعة القاهرة	٣٩٩
السيد بولدينو Mr .Pauldino . j	مدرس للغة الإنجليزية في جامعة عين شمس	١٠٢٨	السيدة جون Mrs. John.R.A	مدرسة بمدرسة الأميرة فوزية للبنات	٣١٢
السيد كلان Mr.جونز Clan . jones. O	ظل مدرس لغة إنجليزية بكلية التجارة بجامعة عين شمس	٧٤٥	والسيد دويل Mr. Doyle G.p	مدرس بمدرسة الأقباط	لا شئ

جدول رقم (٤) يوضح: الموظفين الذين يستحقون راتباً المدة الباقية حتي نهاية العقد (جنيه مصري)

الاسم	الوظيفة	التعويض	الاسم	الوظيفة	التعويض
البروفسيور ديري Prof .Derry	أستاذ بكلية الطب بجامعة القاهرة	٢٨٠	السيد دوفكلاس Mr.Dovclas G.T	مدرس أول بمعهد المعلمين بالزيتون	٦٣
والسيد جليف Mr.Gleave E.t ؛	مفتشا بالتعليم الثانوي	٦٧٣	السيد هانتر Mr. Hunter A.A	مدرسا أولاً بمدرسة السعيدية	٢٧٠
السيد روبرتس Mr. Roberts W.s	عميد مفتشي اللغة الإنجليزية	٧٣٥	السيد هيويت Mr. Hewett . E.j	خبير الرسم وانشاء الخرائط بمصلحة المساحة بوزارة المالية	287
السيد متشيل . Mr Mmtchell A.G	مدرس بكلية التجارة - جامعة القاهرة	٤٦٠	السيدة كراي ثورود . Mr Crey Thorowooo d . H	مدرسة بمدرسة التدبير المنزلي والفنون التطريزية	316
السيد فراسر Mr.Frassr T.H	مدرسا بكلية الحقوق -جامعة القاهرة	٨٢٣	السيد كريسويل Mr. creswell .K.A	مدرسا بكلية الآداب - جامعة القاهرة	1092
السيد أديسون Mr .Addison H	أستاذا بكلية الهندسة - جامعة القاهرة	٢١٧٣	السيد كاين .Mr Kane R.A	موظفا بمصلحة السكة الحديد ووزارة المواصلات	2800
والسيد فيرنيس Sir. Furness. R.A	أستاذا بكلية الآداب- جامعة عين شمس	٩٤٣	والسيد رويي Mr. Rowe K.r	مدرسا بكلية الآداب - جامعة الإسكندرية	لا يستحق و صرفت له اللجنة راتب لمدة ثلاثة شهور
والسيد درين Mr.Drane F.D.S	مدرس بكلية التجارة - جامعة القاهرة	٥٠٠	السيد كينيدي Mr. Kennedy H.A	مدرسا بكلية التجارة -جامعة القاهرة	٢١٨
ودكتور جيتينبي Dr. Gatenby J.B	أستاذ زائر في كلية العلوم - جامعة الإسكندرية	١٠٦٣	والسيد درو .Mr Drew D.l.M	مدرسا بكلية الآداب- جامعة القاهرة	٣٩
السيد جونسون Mr. Johnson H.W	موظف بمصلحة السكة الحديد ووزارة المواصلات	824	السيد جرين Mr.Green G.H	أستاذ علم النفس بمعهد التربية العالي	329
السيد هولي	مدرس بمعهد	509	السيد ميكولام	مصلحة الكيمياء	500

	التابعة للوزارة التجارة والصناعة	Mr.Mecullu m L.F		التربية للمعلمين	Mr.Holea E.J
634	خبير التأمينات بوزارة المالية	السيد كولين جوود Mr.Collin Gwood L .W	223	مدرس لغة إنجليزية بكلية التجارة جامعة عين شمس	السيد ديري Mr.Derry .J.N
850	خبيرا أمراض الحيوان بمراقبة المعامل والبحوث بالمطرية ووزارة الزراعة	السيد دوبني روبرت Mr.Dobny Robert	320	مفتش لغة إنجليزية بالتعليم الفني	السيد روبرتس Mr.Roberts F.O
218	مدرسا بكلية التجارة - جامعة القاهرة	السيد أنجيلكير Mr. Angliker H.w	306	أستاذ زائر بكلية الآداب - جامعة الإسكندرية	البروفيسور وايس Prof. Wace A.J . B
لايستحق وصرفت له ماهية أو راتب إلي نهاية العقد	وظيفة مدرس اختزال بالمعهد العالي للعلوم التجارية بجامعة عين شمس	السيد بريفا Mr.Briffa . G	365	مدرس بكلية الآداب جامعة الإسكندرية	والسيد كولفيل Mr. Colville
١٩٦٤	أستاذ بكلية العلوم - جامعة الإسكندرية	السيد ثوداي Dr. Thoday . D	٣١٥	مدرسا في كلية الآداب بجامعة الإسكندرية	السيد هان Mr. Hann G.y
٤٧٦	مدرس بكلية التجارة – جامعة القاهرة	السيد سناتويل Mr.Snaatwe el H.O	١٣٤٣	أستاذ علم الفلزات بكلية الهندسة بجامعة القاهرة والتدريب بمصانع الطائرات بوزارة الحربية	السيد كنوس Mr.Cnuss . W.F

جدول رقم (٥) : يوضح الموظفين الذين تم تعويضهم علي أساس الماهية حتي نهاية العقد مع خصم الماهية التي عمل بها في مؤسسات أخري

م	الاسم	الوظيفة	التعويض (جنيه مصري)
١	السيد واكر Mr.Walker A.L	مفتشاً بالتعليم الابتدائي	١٢٥
٢	السيد سرون Mr.Srown G.H	كبير الإخصائيين لفحص القطن بقسم تربية النباتات بوزارة الزراعة	١٧٠
٣	السيد دوبسون Mr. Dobson. J. T	خبيراً بمصلحة السكة الحديد بوزارة المواصلات	٢٠٠
٤	السيدة واتكين Miss . Watkin M. D.R	مفتش عام للتعليم	٣٠٦
٥	السيد جينيف Mr. Geneve L.F.C.A	أستاذاً بكلية الهندسة –جامعة عين شمس	١٢٠٢
٦	والسيد هولمان Mr.Holman B.W	أستاذ بكلية الهندسة – جامعة القاهرة	١٢٢
٧	السيد بونار Mr. Bonar . R	موظفاً بالسكة الحديد بوزارة المواصلات	١٢٢٠
٨	الدكتور ريد Dr. Reid. C	أستاذ الفسيولوجيا بطب العباسية	١٣٥١
٩	والسيد أتلي Mr.Attlee.C.M	معلماً بمعهد المعلمين للتربية	١٠٤٢
١٠	السيد أوتشموتي Mr .Auchmuty . J.J	معلماً بمعهد المعلمين للتربية	٣٩٠
١١	السيد هولت Mr.Holt . J.W .G	خبير بالسكة الحديد بوزارة المواصلات	٣٩٤٠
١٢	السيد ويلكينز Mr. Wilkins E.W.C	أستاذ مساعد بكلية الهندسة – جامعة القاهرة	٤٨٠
١٣	السيدة بايتمن Mrs .Batemen A.C.M	مدرسة بكلية البنات – عين شمس	٣٤٢
١٤	السيدة ماثيسون Mrs .matheson E .P	مدرسة رسم وتصوير بكلية البنات بالزمالك	٣٠٠
١٥	السيدة ريلي Mrs. Relly C.A	مدرسة بكلية البنات بالزمالك	٢٩٥

جدول رقم (٦): الموظفين الذين سُوي معاشهم على أساس جملة المرتبات حتي نهاية العام الدراسي في الثلاثين من يناير ١٩٥٢م

م	الاسم	الوظيفة	التعويض	ملاحظات
١	السيدة واكر Mrs WaKer J .L	مدرسه بكليه البنات بالزمالك	٢٨٦	
٢	السيدة ماسّا Mrs. Massa E.c	مدرسة بمدرسة الاميرة فريال الثانوية	٢٩٤	
٣	السيد ثورنلي Mrs. Thornley N.o	مفتشا عاما بوزارة التعليم	٣٢٣	
٤	السيد كلوفر Mr . Clover A.J	مدرسا بكلية الاداب - جامعة الإسكندرية	٥٣١	
٥	السيدة نيكالز Mrs. Nicals W.O	مدرسه بكليه البنات بالزمالك	٣٠٤	
٦	السيدة لويس Mrs . lewis E	مدرسة اولي بمدرسه الأميرة فوقية	٣٣٠	
٧	السيدة اريديتي Mrs .Arditi M	مدرسة اولي بمدرسة الجيزة الثانوية للبنات	٣١٦	
٨	السيدة جاكسون Miss.Jackson G.m	مدرسه بمدرسة العباسيه الثانوية للبنات	٢٦٨	
٩	السيد ترير Mr.Treher B.m	مدرس بكلية الاداب – جامعة القاهرة	٣٣٦	
١٠	السيد وري Mr. Wrry J . C	مدرس بكليه الاداب جامعة الإسكندرية	٣٢٤	
١١	السيد ثامسون Mr . Thamson D.W	مدرسا بكلية الاداب - جامعة القاهرة	٥٣	
١٢	السيد بري Mr.Brey J.c.R	مدرسا بكلية الاداب – جامعة الإسكندرية	٣٠٠	
١٣	السيد جونز Mr .Jones .C	مدرسا بكلية الاداب - جامعة شمس	٣١١	
١٤	السيد بيرد Mr .Bird A	مدرسا بكلية الاداب - جامعة القاهرة	لم تحدد انذاك	ورات لجنة صرف التعويضات أن قواعد العدالة تستدعي صرف تعويض له
١٥	السيد هوريل Mr.Hurrel J.D	مدرسا بكلية الاداب- جامعة القاهرة	٢٠٨	اشتغل باعمالا موقته ما بين مارس ١٩٥٢م وحتي مايو ١٩٥٢م، ثم عمل بمصنع في يونيو من العام ذاته، ولكن اللجنة تغاضت عن تلك الفترة وقررت له التعويض سالف الذكر
١٦	السيد جوردون Mr.Gordon	مدرسا بكلية التجارة بجامعة القاهرة	١٢٠	
١٧	والسيد كون Mr.Konn .D	مدرس بكلية التجارة بجامعة القاهرة	لا يستحق	ولكنه انتقل إلى حكومة السودان براتب (١٢٧) جنيهاً استرلينياً اعتبارا من اول مارس ١٩٥٢م
١٨	السيد برجلاند Mr.Brgland J.G.w	مدرسا بكلية التجارة - جامعة القاهرة	٢٠٦	

جدول رقم (٧): يوضح الموظفين الذين لا يستحقون تعويضًا

م	الاسم	مجال العمل	السبب
١	السيد كلايتون Mr. Clayton . G	خبيرًا بوزارة الحربية	لأنه فُصل في تاريخ سابق، ويستطيع الحصول على عمل خلال ستة شهور
٢	السيد ماكسويل هولرتو Mr.Maxwell Holrto D .L	خبيرًا بوزارة الحربية	فُصل في تاريخ سابق لقرار الحكومة المصرية، ويستطيع الحصول علي عمل خلال ستة أشهر في أسوأ الظروف
٣	السيد بروووكس Mr.Brooks L.M	خبيرًا بوزارة الحربية	ترك عمله قبل قرار الحكومة المصرية بفصل الموظفين البريطانيين
٤	السيد بيكيرينو Mr. Pickerino F	خبيرًا بمصنع الطائرات النفاثة بوزارة الحربية	ترك العمل قبل قرار مجلس الوزراء بالفصل
٥	السيدة ماكينون Mrs. Mackinon	حكيمة بمصلحة المستشفيات الجامعية	لم يتوفر لها أي بيانات سواء في طلبها أو في مكان عملها
٦	السيد بالمبير Mr.Palmier A	مدرسًا بمدرسة النوبارية الثانوية	صُرفت له ماهية حتى تاريخ قرار الفصل، وليس له ملف جديد
٧	السيد كراونا Mr.Caruana J	مدرسًا بمدرسة العروة الوثقي بالإسكندرية	لم يعين بالحكومة، وتبين أن العروة الوثقي دفعت له كافة استحقاقاته
٨	السيد جونز Mr. jones E.N	لا يعمل بالحكومة	لم يكن يعمل لدى الحكومة المصرية؛ حيث كان يعمل مدربًا لكرة القدم باتحاد كرة القدم المصرية

هوامش البحث:

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى: تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة، دار المعارف، ١٩٦٧، ص ٨- ١١. وأيضا؛

- Afaf Lutfi Al-Sayyid, Egypt and Cromer, a study in Anglo – Egyptian relations, New York, Frederick A. Praeger, 1969 pp. 55- 58.

(٢) محمود محمد سليمان: الأجانب في مصر، دراسة في تاريخ مصر الاجتماعي، عين للدراسات والبحوث الإنسانية و الاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ٥٩: ٦٠.

(٣) المرجع نفسه: ص ص ٦٢- ٦٧.

(٤) سامية حسن سيد: الجامعة المصرية ودورها في الحياة السياسية (١٩٠٨- ١٩٤٦)، رسالة دكتوراه غير منشورة بإشراف: صلاح العقاد، كلية التربية بنات، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٣، ص ص ١٨٩- ١٩٣م. وأيضا؛ محمود محمد سليمان: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٧١-٢٧٢.

(٥) محمود محمد جمال الدين: من تاريخ مصر المعاصر ١٩٥١- ١٩٥٦، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٤١. وأيضا؛ طارق البشري: الحركة السياسية في مصر١٩٤٥-١٩٥٣م، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٤٤٧، ٤٧١.

(٦) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، أرشيف إدارة غرب أوروبا، فيلم رقم (١٧)، محفظة رقم (٢٢)، ملف رقم (٢)، تحت كود أرشيفي ٠٤٨٢٥٩- ٠٠٧٨، بعنوان تقرير لجنة تعويضات الموظفين البريطانيين الذين استغنت عنهم الحكومة المصرية جملة واحدة في نهاية عام ١٩٥١م، وثيقة رقم (١) بعنوان (تابع ملخص تقرير اللجنة)،، الملف مؤرخ بتاريخ ١٩/ ٧/ ١٩٦١م

(7) Anthony Eden; The Memoirs Of The Rt. Hon. Sir Anthony Eden : Full Circl, Cassell, London, 1960, P 225

(8) Farnie D. A; East and West of Suez: Suez Canal in History, 1854-1956, Oxford University Press, London, 1969, pp 693, 694.

(9) Ibid, pp 695.

(١٠) هدى عبد الناصر: الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦- ١٩٥٢م، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٣٥٤

(١١) طارق البشري : مرجع سبق ذكره، ص ٥١٣.

(١٢) محمود محمد جمال الدين : من تاريخ مصر المعاصر ١٩٥١- ١٩٥٦، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٤١. وانظر أيضا: طارق البشري : مرجع سبق ذكره، ص ٤٤٧، ٤٧١.

(١٣) محمود محمد جمال الدين : مرجع سبق ذكره، ص ١٥٦.

(١٤) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ص أو وثيقة ١٢٤، هدى عبد الناصر: مرجع سبق ذكره، ص٣٥٩.

(١٥) المرجع نفسه: وثيقة رقم ٣٥، ورقم ٦٨

(١٦) مع بداية شهر ديسمبر ١٩٥١م بدا واضحًا أن لا أحد يستطيع السيطرة على الأحداث، وكانت النية مبيتة من جانب قوات الاحتلال البريطاني على افتعال مناسبة للصدام لجر كتائب

الفدائيين لمعركة غير متكافئة يستطيعون من خلالها تصفية أكبر عدد من أفراد الكتائب، وبالفعل شهد هذا الشهر سقوط الكثير من الشهداء، وليس أدل على وحشية هذا المحتل من فتح نيران مدافعه على جنازة مشيعي أحد شهداء المقاومة ليتوالى سقوط الشهداء واحدًا تلو الآخر، وخلال معارك ديسمبر ١٩٥١م لم تقتصر المقاومة على كتائب الفدائيين فحسب، بل شهدت أيضًا اشتراك البوليس المصري جنبًا إلى جنب مع أفراد الكتائب، كما شملت أيضا اشتراك المواطنين العاديين في قتال الشوارع؛ لتتأكد القيادة البريطانية أنها لا تواجه أفراد الكتائب فقط، بل كافة مواطني السويس، وتجدر الإشارة إلى أن أعمال المقاومة لم تقتصر على أهالي السويس فقط، ولكن كان لطلبة الجامعات المصرية من كافة المحافظات نصيب في مشاركة شعب السويس مقاومة الاحتلال، وأمام هذه الأحداث فقدت بريطانيا العظمى صوابها، بدأت في إرهاب السويس عن طريق إصدار إنذار إلى محافظ السويس تقرر فيه عزمها هدم كفر أحمد عبده وإزالته من الوجود مبررة ذلك رغبتها في إفساح الطريق بين وابور المياه وباقي المعسكرات، وكان الكفر في ذلك الوقت يضم (١٥٦) منزلاً يسكنه (٣٠٠) أسرة، ومن الطبيعي أن ينال هذا الإنذار الرفض من الجميع سواء على المستوى الرسمي الذي تمثل في رد وزير الداخلية آنذاك فؤاد سراج الدين بتكليف محافظ السويس السيد زكي إبراهيم الخولي وقوات البوليس بحماية مساكن الكفر ومنع هدمه، ونظرًا لدراية المحافظ بإمكانيات قوات البوليس حاول جاهدا في التفاوض مع الجانب البريطاني؛ لمنع حدوث الصدام لعدم تكافؤ القوة، إلا أن الجانب البريطاني عقد النية على إرهاب المدنيين والقضاء على المقاومة، وبالفعل شرعت قوات الاحتلال في هدم الكفر مستعينة بحوالى عشرة الآف جندي وحوالى خمسمائة دبابة وسيارة مصفحة، وبدأت القوات عملها بعزل السويس عزلًا كاملًا، وبدأت القوات في الانتشار حول المنازل، وزرع أصابع الديناميت، وبدأ بتحزيم المنازل، ثم توالت عمليات النسف واحدًا بعد الآخر، وقد أثارت عملية هدم الكفر ردود أفعال واسعة النطاق سواء في الداخل أو على المستوى العالمي؛ فقد اشتعلت المظاهرات في جميع أنحاء مصر، وقام الفدائيون بنسف محطة تكرير البترول التي كانت تمد البريطانيين بالطاقة، وهبطت صورة بريطانيا العظمى على المستوى الدولي عندما هبط مستوى التحرك العسكري لها؛ بحيث تحشد قواتها في مواجهة الأفراد العزل، ومن ناحية أخرى بدأ الفدائيون في تنفيذ خطة الانتقام التي تركزت على وضع قوات الاحتلال في حالة تأهب واستنفار، حيث كثف الفدائيون هجماتهم ضد المعسكرات وخطوط المياه والاتصال والسكة الحديد، ونجح الفدائيون في تحويل حياة الجنود الإنجليز إلى جحيم، ومن ثم لم تكن معركة كفر أحمد عبده مجرد حادثة عابرة في سياق الصراع الشعبي، بل كانت نقطة التحول الإيجابية لصالح حركة الكفاح الشعبي المصري ضد الوجود البريطاني بشكل عام. انظر:

- حسين العشي: معركة كفر أحمد عبده، تحقيق / عصام ستاتي، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٨-٢٢؛ عبد الرحمن الرافعي، حلمي شاهين السباعي: مصر المجاهدة في التاريخ الحديث، دار الهلال، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ١١٥، ١١٦ وأيضا: جمال شرقاوي: حريق القاهرة قرار اتهام جديد، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٣٥. وأيضا:

زغلول النجار: ماذا بعد ربيع الثورات العربية، دار نهضة مصر للنشر، ص ٢٢١.

(١٧) أنتوني ناتنج: ناصر، ترجمة شاكر إبراهيم، بيروت، ١٩٨٥، ص ٥٥؛ محمود محمد جمال الدين : مرجع سبق ذكره، ص ١٦٠.

(١٨) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، أرشيف إدارة غرب أوروبا، فيلم رقم (١٧)، محفظة رقم (٢٢)، ملف رقم (٢)، تحت كود أرشيفي ٠٤٨٢٥٩– ٠٠٧٨، بعنوان: (تقرير لجنة تعويضات الموظفين البريطانيين الذين استغنت عنهم الحكومة المصرية جملة واحدة في نهاية عام ١٩٥١م)، وثيقة رقم (١) بعنوان (ملخص تقرير اللجنة)، الملف مؤرخ بتاريخ ١٩/ ٧/ ١٩٦١م. و أيضًا؛

Hansard, house of lord, 29- 1- 1952, p 919.

(١٩) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد،أرشيف إدارة غرب أوروبا، فيلم رقم (١٧)، محفظة رقم (٢٢)، ملف رقم (٢)، بعنوان: (تقرير لجنة تعويضات الموظفين البريطانيين الذين استغنت عنهم الحكومة المصرية جملة واحدة في نهاية عام ١٩٥١م)، وثيقة رقم (١) بعنوان: (ملخص تقرير اللجنة)، مرجع سبق ذكره..

(٢٠) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، أرشيف إدارة غرب أوروبا، فيلم رقم (١٧)، محفظة رقم (٢٢)، ملف رقم (٢)، بعنوان: (تقرير لجنة تعويضات الموظفين البريطانيين الذين استغنت عنهم الحكومة المصرية جملة واحدة في نهاية عام ١٩٥١م)، مرجع سبق ذكره وثيقة رقم (٢) بعنوان (مقدمة).

(٢١)المحفظة نفسها : الوثيقة نفسها.

(٢٢) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، أرشيف إدارة غرب أوروبا، فيلم رقم (١٧)، محفظة رقم (٢٢)، ملف رقم (٢)، تحت كود أرشيفي ٠٤٨٢٥٩– ٠٠٧٨، بعنوان: (تقرير لجنة تعويضات الموظفين البريطانيين الذين استغنت عنهم الحكومة المصرية جملة واحدة في نهاية عام ١٩٥١م)، مرجع سبق ذكره، وثيقة رقم (٤) بعنوان: (مذكرة مرفوعة من مجلس الوزراء إلى وزارة الخارجية بشأن تشكيل لجنة تقرير تعويضات الموظفين البريطانيين الذين استغنت عنهم الحكومة المصرية جملة واحدة في نهاية عام ١٩٥١م)، ومؤرخة بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٥٤م. وانظر أيضًا : أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد،أرشيف إدارة غرب أوروبا، فيلم رقم (١٧)، محفظة رقم (٢٢)، ملف رقم (٢) تحت كود أرشيفي ٠٤٨٢٥٩– ٠٠٧٨،، بعنوان: (تقرير لجنة تعويضات الموظفين البريطانيين الذين استغنت عنهم الحكومة المصرية جملة واحدة في نهاية عام ١٩٥١م)، مرجع سبق ذكره، وثيقة رقم (٥) بعنوان: (مذكرة مرفوعة من مجلس الوزراء إلى وزارة الخارجية بشأن تعديل في تشكيل لجنة تقرير تعويضات الموظفين البريطانيين الذين استغنت عنهم الحكومة المصرية جملة واحدة في نهاية عام ١٩٥١م)، و مؤرخة بتاريخ ١٥/يونيو/ ١٩٥٥م .

(٢٣)أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد،أرشيف إدارة غرب أوروبا، فيلم رقم (١٧)، محفظة رقم (٢٢)، ملف رقم (٢)، تحت كود أرشيفي ٠٤٨٢٥٩– ٠٠٧٨، بعنوان: (تقرير لجنة

تعويضات الموظفين البريطانيين الذين استغنت عنهم الحكومة المصرية جملة واحدة في نهاية عام ١٩٥١م)، مرجع سبق ذكره وثيقة رقم (٤) بعنوان (أعمال اللجنة).

(٢٤)أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، أرشيف إدارة غرب أوروبا، فيلم رقم (١٧)، محفظة رقم (٢٢)، ملف رقم (٢)، بعنوان: (تقرير لجنة تعويضات الموظفين البريطانيين الذين استغنت عنهم الحكومة المصرية جملة واحدة في نهاية عام ١٩٥١م)، مرجع سبق ذكره وثيقة رقم (٢) بعنوان (أعمال اللجنة).

(٢٥)هدى جمال عبد الناصر: ٦٠ عام علي ثورة ٢٣ يوليو جمال عبد الناصر الأوراق الخاصة، تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر في ١٩٥٦م، ج٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٥، ص ص ٣١٣، ٣٢٣

(٢٦) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، أرشيف إدارة غرب أوروبا، فيلم رقم (١٧)، محفظة رقم (٢٢)، ملف رقم (٢)، تحت كود أرشيفي ٠٤٨٢٥٩– ٠٠٧٨، بعنوان: (تقرير لجنة تعويضات الموظفين البريطانيين الذين استغنت عنهم الحكومة المصرية جملة واحدة في نهاية عام ١٩٥١م)، مرجع سبق ذكره وثيقة رقم (٢) بعنوان (أعمال اللجنة) .

(27) House of Commons of the United Kingdom, house of lord, Anglo-Egyptian Financial Agreement, Vol 613 cc1156-7, 18 November 1959, pp 1156, 1157.and see also; the national archives cabinet papers: Cab 129/95, Anglo-Egyptian Financial Agreement Note By The Chancellor Of The Exchequer Financial Agreement With Egypt: Draft Statement To Parliament, P 145- 147

(٢٨)أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، أرشيف إدارة غرب أوروبا، فيلم رقم (١٧)، محفظة رقم (٢٢)، ملف رقم (٢)، تحت كود أرشيفي ٠٤٨٢٥٩– ٠٠٧٨، بعنوان: (تقرير لجنة تعويضات الموظفين البريطانيين الذين استغنت عنهم الحكومة المصرية جملة واحدة في نهاية عام ١٩٥١م)، مرجع سبق ذكره وثيقة رقم (٤) بعنوان (أعمال اللجنة).

(٢٩) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، أرشيف إدارة غرب أوروبا، فيلم رقم (١٧)، محفظة رقم (٢٢)، ملف رقم (٢)، تحت كود أرشيفي ٠٤٨٢٥٩– ٠٠٧٨، بعنوان: (تقرير لجنة تعويضات الموظفين البريطانيين الذين استغنت عنهم الحكومة المصرية جملة واحدة في نهاية عام ١٩٥١م)، مرجع سبق ذكره وثيقة رقم (٥) بعنوان: (هل قبلت مصر مبدأ التعويض؟).

(٢٩) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، أرشيف إدارة غرب أوروبا، فيلم رقم (١٧)، محفظة رقم (١٩)، ملف رقم (٣)، تحت كود أرشيفي ٠٤٨٢٥١– ٠٠٧٨، بعنوان: (قنصليات الجمهورية العربية المتحدة بالخارج)، مؤرخ بتاريخ مايو ١٩٦٠.

(٣١) تكونت اللجنة المشكلة للنظر في التعويضات من الوزير المفوض حسن حلمي بلبل (أمين عام وزارة الخارجية) رئيسًا للجنة، والمستشار ناصر موسي (موظفًا بالإدارة القنصلية) عضوًا، والمستشار علي قابيل (موظفًا بإدارة غرب أوربا) عضوًا، ومصطفى كمال (مستشار مساعد بمجلس الدولة) عضوًا، والسيد شفيق راغب (موظفًا بوزارة الخزانة) عضوًا، السيد سمير صفوت

(السكرتير الأول بالإدارة القانونية) عضوًا، واجتمعت اللجنة عدة اجتماعات درست فيها وجهات النظر المختلفة، وكذلك الظروف المحيطة بالمشكلة، كما درست اللجنة القواعد التي يُعامل بها الموظفين الأجانب الذين يعملون في الحكومة المصرية، ووجدت اللجنة المواد التي ضمها أساسًا القانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٤٤م في شأن توظيف الأجانب، واستعرضت اللجنة أحكام المواد ٤، ٩، ١٢، ١٦، من قانون معاملة الأجانب. انظر:

- أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، أرشيف إدارة غرب أوروبا، فيلم رقم (١٧)، محفظة رقم (٢٢)، ملف رقم (٢)، تحت كود أرشيفي ٠٤٨٢٥٩- ٠٠٧٨، بعنوان: (تقرير لجنة تعويضات الموظفين البريطانيين الذين استغنت عنهم الحكومة المصرية جملة واحدة في نهاية عام ١٩٥١م)، مرجع سبق ذكره، وثيقة رقم (٤) بعنوان: (أعمال اللجنة).

(٣٢) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، أرشيف إدارة غرب أوروبا، فيلم رقم (١٧)، محفظة رقم (٢٢)، ملف رقم (٢)، بعنوان: (تقرير لجنة تعويضات الموظفين البريطانيين الذين استغنت عنهم الحكومة المصرية جملة واحدة في نهاية عام ١٩٥١م)، مرجع سبق ذكره وثيقة رقم (٥) بعنوان: (هل قبلت مصر مبدأ التعويض؟).

(٣٣) المحفظة نفسها، وثيقة بعنوان: (تشكيل اللجنة الرئيسية لتقرير تعويضات الموظفين البريطانيين الذين استغنت عنهم الحكومة المصرية جملة واحدة في نهاية عام ١٩٥١م).

(٣٤) المحفظة نفسها، وثيقة بعنوان: (أعمال اللجنة الفرعية الأولي لتقرير تعويضات الموظفين البريطانيين الذين استغنت عنهم الحكومة المصرية جملة واحدة في نهاية عام ١٩٥١م).

(٣٥) المحفظة نفسها، الوثيقة نفسها.

(٣٦) المحفظة نفسها، وثيقة بعنوان: (أعمال اللجنة الفرعية الثانية لتقرير تعويضات الموظفين البريطانيين الذين استغنت عنهم الحكومة المصرية جملة واحدة في نهاية عام ١٩٥١م).

(٣٧) المحفظة نفسها، الوثيقة نفسها.

(٣٨) المحفظة نفسها، الوثيقة نفسها.

(٣٩) المحفظة نفسها، الوثيقة نفسها .

(٤٠) المحفظة نفسها، الوثيقة نفسها .

(٤١) المحفظة نفسها، وثيقة سبق ذكرها، بعنوان: (أعمال اللجنة الفرعية الأولي لتقرير تعويضات الموظفين البريطانيين الذين استغنت عنهم الحكومة المصرية جملة واحدة في نهاية عام ١٩٥١م).

(٤٢) المحفظة نفسها، وثيقة سبق ذكرها، بعنوان: (أعمال اللجنة الفرعية الأولي لتقرير تعويضات الموظفين البريطانيين الذين استغنت عنهم الحكومة المصرية جملة واحدة في نهاية عام ١٩٥١م).

(٤٣) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Hale A. L.)

(٤٤) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.crahaw M.E)

(٤٥) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Locker J.c)

(٤٦) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr .meachen P.A)
(٤٧) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Johnson A)
(٤٨) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mrs. Tasker L.W)
(٤٩) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Willams D)
(٥٠) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mrs. Leich O.C)
(٥١)أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، أرشيف إدارة غرب أوروبا، فيلم رقم (١٧)، محفظة رقم (٢٢)، ملف رقم (٢)، تحت كود أرشيفي ٠٤٨٢٥٩– ٠٠٧٨، بعنوان: (تقرير لجنة تعويضات الموظفين البريطانيين الذين استغنت عنهم الحكومة المصرية جملة واحدة في نهاية عام ١٩٥١م)، مرجع سبق ذكره، وثيقة رقم (٢) بعنوان: (Miss Hirt G. C).
(٥٢) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Ar buchle H.B)
(٥٣) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.Weatherill . J)
(٥٤) صدر قرار إنشاء جامعة عين شمس في أواخر صيف عام ١٩٥٠ م، وقد التي كانت تسمي عند صدور قرار إنشائها: جامعة إبراهيم باشا الكبير .لكنها ما لبثت أن أصبح اسمها جامعة عين شمس بوصفها تمثل استمرارا لأقدم جامعة عرفها العالم في تاريخه، وهي جامعة **أون** أي مدينة الشمس أو هليوبوليس كما عرفها اليونان، أو عين شمس كما عرفها العرب وهو اسمها الحالي، تقع الجامعة في منطقة قصر الزعفران، الذي بني أثناء حكم الخديوي إسماعيل. سمي القصر بهذا الاسم لأن المنطقة المحيطة به كانت مشهورة بمزارع الزعفران .كان القصر يستخدم لاستضافة مكاتب إدارة الجامعة المصرية، عندما أسس في عام ١٩٢٥م، وقد شَهِدَ القصرُ تَوْقيع معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا ، وعندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢، تم تغيير اسم الجامعة فى ٢١فبراير ١٩٥٤، من جامعة إبراهيم باشا الكبير، إلى جامعة هليوبوليس، وفى سبتمبر من ذات العام، تم إعادة تسميتها، وأصبحت جامعة عين شمس. انظر : عبد المنعم الجميعى: تاريخ الجامعات المصرية، ١٩٠٨–٢٠٠٨، دراسة في الوثائق، دار الكتب و الزثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ٥٩– ٦٠ .
(٥٥) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، أرشيف إدارة غرب أوروبا، فيلم رقم (١٧)، محفظة رقم (٢٢)، ملف رقم (٢)، تحت كود أرشيفي ٠٤٨٢٥٩– ٠٠٧٨، بعنوان: (تقرير لجنة تعويضات الموظفين البريطانيين الذين استغنت عنهم الحكومة المصرية جملة واحدة في نهاية عام ١٩٥١م)، مرجع سبق ذكره، وثيقة رقم (٢) بعنوان: وثيقة بعنوان (Mr .mcmillan D.c)
(٥٦)المحفظة نفسها وثيقة بعنوان (Mr.Treavett. J.N)
(٥٧) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Miss. Robinson D.N)
(٥٨) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Williams D.G)
(٥٩) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr . Matheson K.c.c)
(٦٠) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mrs. White .G E.D)
(٦١) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Senior . A)

(٦٢) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Miss Jones O.H)
(٦٣) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Willimason A.I)
(٦٤) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Miss Blencarn . D)
(٦٥) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.Hanrahan M)
(٦٦) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. firth A.P.A)
(٦٧) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Abraham.J.H)
(٦٨) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Doyle G.p)
(٦٩) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr . Crey thorowoood . H)
(٧٠) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr .Addison H).
(٧١) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Drew D.l.M)
(٧٢) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. creswell .K.A)
(٧٣) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.Drane F.D.S)
(٧٤) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Kennedy H.A)
(٧٥) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.Cnuss . W.F).
(٧٦) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Prof .Derry).
(٧٧) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Dr. Gatenby J.B)
(٧٨) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Dr. Thoday . D)
(٧٩) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Kane R.A).
(٨٠) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Johnson H.W).
(٨١) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.mecullum L.F).
(٨٢) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.Dobny Robert).
(٨٣) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Hewett . E.j).
(٨٤) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Roberts W.s)
(٨٥) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Hunter A.A)
(٨٦) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mrs. Relly C.A)
(٨٧) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mrs .matheson E .P)
(٨٨) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mrs .Batemen A.c.M)
(٨٩) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Miss . Watkin M. D.R)
(٩٠) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.Holt . J.W .G)
(٩١) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.Walker A.L)
(٩٢) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr .Auchmuty . J.J)
(٩٣) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Dr. Reid. C)
(٩٤) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Wilkins E.W.C)

(٩٥) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.Attlee.C.m)
(٩٦) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Dobson . J. T)
(٩٧) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Bonar . R)
(٩٨) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.Srown G.H)
(٩٩) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mrs. Nicals W.O)
(١٠٠) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mrs WaKer J .L)
(١٠١) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr . Clover A.J)
(١٠٢) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr . thamson D.W)
(١٠٣) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.treher B.m)
(١٠٤) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Wrry J . C)
(١٠٥) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr . thamson D.W)
(١٠٦) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.Hurrel J.D)
(١٠٧) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Miss. Fripp M.l)
(١٠٨) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.Rower J.A)
(١٠٩) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Miss. Fripp M.l)
(١١٠) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.Hodges G.E.W)
(١١١) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.Nevillf R.H.R)
(١١٢) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.Woodhams F.o)
(١١٣) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mrs. Mackinon)
(١١٤) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.Maxwell Holrto D .L)
(١١٥) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Pickerino F)
(١١٦) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.Palmier A)
(١١٧) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.Caruana J)
(١١٨) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. jones E.N)
(١١٩) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.Segola G)
(١٢٠) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Bayada V.)
(١٢١) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Debono Spiro.)
(١٢٢) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.Murray G.W)
(١٢٣) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. O. Rafferty J.L)
(١٢٤) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.Spence. C.s)
(١٢٥) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Lee F.e.w)
(١٢٦) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Prof. Harris H.A)
(١٢٧) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mrs.Williams D.)

(١٢٨) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mrs. Amin R. G)
(١٢٩) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mrs . Bray. B)
(١٣٠) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Miss Meadowcroft E M)
(١٣١) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Prof. Wace A.J . B)
(١٣٢) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Sir. Furness. R.A)
(١٣٣) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. creswell .K.A)
(١٣٤) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.liddell .J.R)
(١٣٥) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.LinGs M)
(١٣٦) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mrs . Bray. B)
(١٣٧) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.Brey J.c.R)
(١٣٨) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Wrry J . C)
(١٣٩) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr .Auchmuty . J.J)
(١٤٠) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr . Clover A.J)
(١٤١) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr . Matheson K.c.c)
(١٤٢) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Drescher O.A)
(١٤٣) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.Woodhams F.o)
(١٤٤) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.Jones W.V)
(١٤٥) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr .mcmillan D.c)
(١٤٦) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. firth A.P.A)
(١٤٧) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.Cnuss . W.F).
(١٤٨) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Wilkins E.W.C)
(١٤٩) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Prof .Derry).
(١٥٠) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Dr. Reid. C)
(١٥١) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Prof. Harris H.A)
(١٥٢) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.frassr T.H)
(١٥٣) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.chamberlan – Andrews . V.W)
(١٥٤) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.Green G.H)
(١٥٥) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Ar buchle H.B)
(١٥٦)أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، أرشيف إدارة غرب أوروبا، فيلم رقم (١٧)، محفظة رقم (٢٢)، ملف رقم (٢) ، بعنوان تقرير لجنة تعويضات الموظفين البريطانيين الذين استغنت عنهم الحكومة المصرية جملة واحدة في نهاية عام ١٩٥١م، مرجع سبق ذكره وثيقة رقم (٢) بعنوان (Miss Hirt G. C).
(١٥٧) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Ar buchle H.B)

(١٥٨) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr . Crey thorowoood . H)
(١٥٩) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Miss. Turtle M.)
(١٦٠) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Dobson . J. T)
(١٦١) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.Holt . J.W .G)
(١٦٢) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Pickerino F)
(١٦٣) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Doyle G.p)
(١٦٤) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Hewett . E.j).
(١٦٥) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.Briffa . G)
(١٦٦) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Rowe K.r)
(١٦٧) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. Clayton . G)
(١٦٨) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.Maxwell Holrto D .L)
(١٦٩) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mrs. Mackinon)
(١٧٠) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.Palmier A)
(١٧١) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr.Caruana J)
(١٧٢) المحفظة نفسها: وثيقة بعنوان (Mr. jones E.N)
(١٧٣) جميع الملاحق من إعداد الباحثة بالاعتماد على أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، أرشيف إدارة غرب أوروبا، فيلم رقم (١٧)، محفظة رقم (٢٢)، ملف رقم (٢)، تحت كود أرشيفي ٠٤٨٢٥٩- ٠٠٧٨، بعنوان: (تقرير لجنة تعويضات الموظفين البريطانيين الذين استغنت عنهم الحكومة المصرية جملة واحدة في نهاية عام ١٩٥١م)، وثيقة رقم (١) بعنوان: (ملخص تقرير اللجنة)، الملف مؤرخ بتاريخ ١٩/ ٧/ ١٩٦١م. و أيضًا؛
Hansard, house of lord, 29- 1- 1952, p 919.